



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مطبوعة

التحليل الاقتصادي الكلي المعمق

محاضرة

السنة الثالثة لسانس تخصص تحليل اقتصادي و استشراف.

السداسي السادس

مقدمة من طرف :

السيدة(ة): رابح فاطمة زهرة.

الرتبة: أستاذة محاضرة قسم "ب".

السنة: 2024/2023

« Analyse macroéconomique approfondie »

Description du cours :

A travers ce cours de troisième année de spécialisation en Analyse et Prospective Économique intitulé Analyse Macroéconomique approfondie, nous visons à familiariser l'étudiant avec les outils les plus importants de l'analyse macroéconomique, tout en mettant en évidence les causes les plus importantes des crises économiques, et cela se fait par étudier les modèles économiques qui dépendent de l'analyse par les composantes principales (ACP). Grâce à cette dernière, l'étudiant peut proposer les politiques économiques les plus importantes à aborder et également développer des études économiques pour un pays particulier ou des études comparatives.

Objectifs : à travers ces cours, nous cherchons à permettre à l'étudiant de poursuivre de futures études de troisième cycle, notamment dans son domaine de spécialisation.

« In-depth macroeconomic analysis »

Course description:

This lesson development of the Spécial Analysis and Initial Macroeconomic Analysis approach allows us to familiarize ourselves with the most important features of the macroeconomic analysis, to the extent that evidence of the causes of the most important crises occurs. Economics and This can be give by developing economic models that depend on analysis by principal component analysis

(ACP). The teacher can propose the most important policies and economics in order to develop economic studies for specific payments or comparative studies.

Goals: as we travel these days, we are here to study for future développement in the promotionnel cycle, noting in our special domain.

" التحليل الاقتصادي الكلي المعمق "

وصف المحاضرة:

من خلال هذا المقياس الخاص باختصاص السنة الثالثة التحليل الاقتصادي و الاستشراف المعنون بالتحليل الاقتصادي الكلي المعمق، نهدف إلى تعرف الطالب بأهم أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، مع إبراز أهم أسباب الأزمات الاقتصادية و هذا بدراسة نماذج اقتصادية التي تعتمد على التحليل بواسطة المركبات الأساسية (ACP) Analyse par les Composantes Principale).

الأهداف :

من خلال التحليل بواسطة المركبات الأساسية يستطيع الطالب اقتراح أهم السياسات الاقتصادية المعالجة و أيضا وضع دراسات اقتصادية لبلد ما أو دراسات مقارنة. كذلك من خلال هذه المحاضرات نسعى لتمكين الطالب للدراسات عليا مستقبلية و خاصة في مجال تخصصه.

الكلمات المفتاحية:

التوازن الكلي، دخل العمالة الكاملة، السياسات الاقتصادية، النموذج الاقتصادي، البطالة، التضخم، النمو.

الفهرس:

02	الملخص.	
04	الفهرس.	
03	الكلمات المفتاحية.	
08	التوازن الاقتصادي الكلي و علاقات بين الفروع الصناعية.	الدرس الأول
08	1-أدوات التحليل الاقتصادي.	
08	1-1-المعطيات الاقتصادية.	
09	1-2-المؤشرات العددية.	
09	1-3-المعطيات الاسمية و المعطيات الحقيقية.	
09	1-4-قياس نمو المتغيرات الاقتصادية.	
09	1-5-النموذج الاقتصادي.	
09	2-التوازن الاقتصادي.	
10	2-1-التوازن الكينزي.	
12	2-2-التحليل الرياضي للتوازن الكينزي.	
14	2-3-المضاعف الكينزي.	
15	2-4-الانتقال من العمالة الغير كاملة للعمالة الكاملة.	
18	3-نموذج الطلب الكلي العرض الكلي.	
18	3-1-الطلب الكلي.	
19	3-2-انتقال منحني الطلب الكلي.	
22	3-3-التوازن الكلي.	
23	النموذج النيو كلاسيكي التوفيقي IS/LM.	الدرس الثاني
23	1-التحليل الاقتصادي الكلي.	

23	1-1- ايطار التحليل.	
25	1-2- فرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية.	
25	2- التوازن في سوق العمل.	
26	1-2- عرض العمل.	
26	2-2- طلب العمل.	
27	2-3- توازن سوق العمل.	
29	3- توازن سوق السلع و الخدمات.	
29	1-3- العرض الكلي في سوق السلع و الخدمات.	
30	2-3- التساوي بين الادخار و الاستثمار.	
33	4- التوازن في سوق النقود.	
33	1-4- عرض النقود.	
33	2-4- طلب النقود.	
35	3-4- توازن سوق النقود.	
37	5- منطقية النموذج.	
37	1-5- التمثيل البياني.	
39	2-5- خصوصيات النموذج.	
41	اختلال التوازن الاقتصادي الكلي.	الدرس الثالث
41	1- التضخم والبطالة- التضخم أو البطالة.	
41	1-1- منحنى PHILLIPS.	
45	1-2- معدل البطالة الطبيعي.	
48	2- صدمات العرض و صدمات الطلب.	
48	1-2- صدمات الطلب.	
49	2-2- صدمات العرض.	
51	3- اختلال التوازن.	

54	المشاكل النقدية و المالية.	الرس الرابع
54	1- مفهوم الأزمة المالية.	
55	2- أصول الأزمة المالية.	
55	2-1- الأسباب الدورية.	
56	2-2- الأسباب الهيكلية.	
56	3- أزمة القطاع المالي.	
56	3-1- أزمة السيولة المالية.	
57	3-2- أزمة ملاءة البنوك.	
58	4- نتائج الأزمة المالية.	
58	4-1- نتائج على الحسابات البنكية.	
58	4-2- صعوبات و إفلاس الهيئات المالية.	
59	4-3- العقوبات.	
59	4-4- النتائج على الأسواق المالية الدولية.	
60	5- إصلاحات القطاع المالي و التشريعات الجديدة.	
60	5-1- اختبار المقاومة و التنظيمات الجديدة.	
61	5-2- الآثار الجانبية على باقي القطاعات الاقتصادية.	
62	5-3- الوضعية في 2010.	
62	6- صندوق النقد الدولي و البنك الدولي هل يستطيعا تحمل الأزمة.	
64	السياسات الاقتصادية.	الدرس الخامس
64	1- مفهوم السياسة الاقتصادية.	
64	1-1- أهداف السياسة الاقتصادية.	
66	1-2- وسائل السياسة الاقتصادية.	
67	1-3- السياسات الاقتصادية بين الكينزية و الكلاسيكية.	

68	2-أنواع السياسات الاقتصادية.
68	2-1-السياسة الظرفية.
70	2-2-السياسات الهيكلية.
72	المراجع.

1-التوازن الاقتصادي الكلي و العلاقات بين الفروع الصناعية.

يهدف الاقتصاد الكلي إلى تحليل بطريقة أكثر دقة أهم الميكانيزمات الاقتصادية و من أهمها العرض و الطلب الكلي في جميع الأسواق.

كما يسعى الاقتصاد الكلي المعمق إلى وضع بديهية النمو الاقتصادي في المجتمعات الحالية، أي تغير الدخل الوطني و حجم التوظيف. مع تحليل و انتقاد المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي و تطور الدورات الاقتصادية Cycle «
économiques»

كما يسعى إلى تقييم السياسات الاقتصادية الموضوعة من طرف السلطات العمومية. و تحليل و مواجهة أهم النظريات الاقتصادية (الكلاسيكية، الكينزية، النقدية...) مع معرفة علاقاتهم بالظواهر السياسية و الاجتماعية.

1-أدوات التحليل الاقتصادي:

نعمد في هذه الحالة من أجل تحديد أدوات التحليل الاقتصادي على النماذج الاقتصادية و المعطيات. (modèle et données)

و يمكن تعريف النموذج أو النظرية على أنها سلسلة من الفرضيات و التي من خلالها نستنتج الطريقة التي يتصرف بها الأعدوان الاقتصادية بمعنى النموذج هو الإطار الذي يسمح من تطوير ردود الفعل للمشكلة ما.

1-1-المعطيات الاقتصادية: Les données économiques

يمكن جلب المعطيات مباشرة من المؤسسات أو الأسر أو الاتصال بمؤسسات العمومية الوطنية و الدولية و من أهمها نجد: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء و التعمير...

1-2- المؤشرات العددية: Nombre Indice

المؤشرات العددية تعبر عن المعطيات انطلاقاً من قيمة أساسية معطاة على سبيل المثال المؤشر العام للأسعار.

1-3- المعطيات الاسمية و المعطيات الحقيقية: Variables nominales et variables réelles

القيمة الاسمية هي القيمة معبر عنها بالدينار الجاري، أي لا تأخذ بعين الاعتبار التضخم. أما القيمة الحقيقية تمثل القيمة الاسمية أين نقوم بطرح منها تطور العام للأسعار. و من خلال القيم الحقيقية يتم تحديد القدرة الشرائية للنقود.

1-4- قياس نمو المتغيرات الاقتصادية: Mesures la croissance des variables économiques

يمكن قياس نمو المتغيرات الاقتصادية عن طريق قيم مطلقة بحساب الفرق بين قيمة السنة الأخيرة و قيمة السنة الأولى. أو بطريقة ثابتة و هي حساب التغيرات بالنسبة المتقوية.

1-5- النموذج الاقتصادي: Le modèle économique

النموذج الاقتصادي يدرس العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، متغيرين أو أكثر. بحيث النموذج الاقتصادي يضع سلسلة من الفرضيات لأهم محددات سلوك متغيرة ما و التي من خلالها يتم شرح و الترقب لهذه الوضعية. و يعتمد النموذج في التحليل على مبادئ الإحصاء الوصفي (الانحراف المعياري، مقياس التشتت....) كما لدراسة بواسطة طريقة التحليل بالمركبات الأساسية **ACP** Analyse par les composantes principales.

2- التوازن الاقتصادي: L'équilibre macroéconomique

إنه من الضروري لكل اقتصادي أن يهتم بمعرفة أهم أسباب المشاكل الحقيقية التي تمس المواطنين و التي هي محل اهتمام السياسيين. "التطور و اختلال التوازن الاقتصادي" و دراسة كذلك التضخم و البطالة و من الضروري معرفة أهم السياسات الاقتصادية مع ربطها بمختلف النظريات الاقتصادية.

التوازن الاقتصادي الكلي ينطلق من فكرة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي، بمعنى الدخل الوطني Y يساوي الطلب الكلي.

$$Y (OG) = C + I + G + (X - M)$$

الطلب العالم الخارجي.

النظريات الاقتصادية الكلاسيكية و الكينزية تختلف حول طريقة حدوث التوازن الاقتصادي الكلي.

آليات التعديل	تحقيق التوازن	
تغيير الأسعار	العرض يخلق الطلب	الكلاسيك
تغييرات المخرجات	الطلب يخلق العرض	الكينزية

2-1- التوازن الكينزي: L'équilibre Keynésien : sous-emploi et multiplicateur

الفكر الكينزي يعتمد على ما قبل و ما بعد كينز. فالنظرية الكلاسيكية تركز على مبدأ المرونة التامة للأجور و الأسعار من أجل تأمين توازن السوق، و العرض يتواجد دائما عند مستوى العمالة الكاملة.

في سوق العمل كل عملية خفض في طلب اليد العاملة تؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأجر. وكل من يقبل العمل بأجر السوق يجد عمل أما الآخرون فليسوا بطالين بمفهوم الاقتصادي، أما في سوق رؤوس الأموال التوازن يحدث بين الاستثمار و الادخار عن طريق معدل الفائدة.

و كل تغيير في الطلب الكلي لا يؤثر إلا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم عدم جدوى أي سياسة اقتصادية. بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1930 و مع انخفاض الإنتاج و الأسعار تواصلت البطالة في الارتفاع، و لهذا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من سنة 1932 سياسة اقتصادية عن طريق اعتماد مشروع الأشغال العمومية من أجل امتصاص البطالة كما كان الحال بالدول الأوروبية الأكثر مساسا بالبطالة، إيطاليا سنة 1920 ثم ألمانيا.

الفلسفة الجديدة أوضحت أنه عندما السوق يكون غير قادر على جلب الاقتصاد عند نقطة التوازن يجب على الدولة أن تتدخل، أين قام كينز بوضع نظرية تعتمد على ثلاث أساسيات:

أ- مفهوم الطلب الكلي الذي يحدد الإنتاج:

الطلب الاقتصادي يمكن أن يكون غير ملائم لتحقيق العمالة الكاملة، ومن تم كينز قام بوضع نموذج توازن العمالة الغير كاملة و التي من خلالها البطالة تبقى ممكنة من أجل مستوى معطى من الطلب الموجود.
كما أن الطلب ممكن أن يكون مرتفع جدا و ينجر عنه التضخم.

ب- ثبات الأجور و الأسعار: **rigidité des salaires et des prix**

ثبات الأسعار يعني بها أن الأسعار في المدى القصير تتلاءم بضعف، أي مرونتها في المدى القصير تكون ضعيفة أو شبه منعدمة. المستوى العام للأسعار ينخفض و إذا الأجور الاسمية لم تتلاءم مع انخفاض الأسعار هذا يؤدي بالأجر الحقيقي إلى الارتفاع. و الارتفاع في التكاليف الحقيقية يحث المؤسسات على خفض إنتاج مع التأثير السلبي على العمالة.
أما ثبات الأسعار يعني هذا أن مرونة الأسعار في المدى القصير هي ضعيفة بمعنى لا تتلاءم مع الشروط الاقتصادية.

ج- نظرية النقديّة التي تعتمد على مبدأ تفضيل السيولة:

و من هنا ينتج أن العرض يتبع الطلب بمعنى الطلب هو الذي يخلق العرض، كما يمكن للطلب أن يكون غير قادر على تحقيق العمالة الكاملة، ولهذا يجب على السياسات الاقتصادية أن تؤثر مباشرة على الطلب الكلي. $C + I + G + X_n$ و من هنا السياسة النقديّة التي تؤثر في معدل الفائدة تبقى غير أكيدة الفعالية، بحيث تأثيرها على الاستهلاك و الاستثمار غير سريعة و غير أكيدة. و من تم الأسعار في هذا المفهوم ثابتة و التوازن يحدث بالكميات. و إذا تحقق توازن العمالة الكاملة يمكن أن نتواجد في وضعية التضخم بالطلب.

2-2- التحليل الرياضي للتوازن الكينزي:

في النظرية العامة إذا كان معدل الاستهلاك و معدل الاستثمارات الجديدة لا يعطي الطلب الفعال مستوى العمل يكون أقل

من عرض العمل ومن أجل شرح ذلك نضع:

$$Y=PIB= \text{الدخل}$$

Y_d الدخل التصرفي أو الدخل المتاح.

و في إطار اقتصاد مغلق و غياب الضرائب $Y = Y_d$ و من أجل تبسيط الدراسة نستعمل دوال خطية.

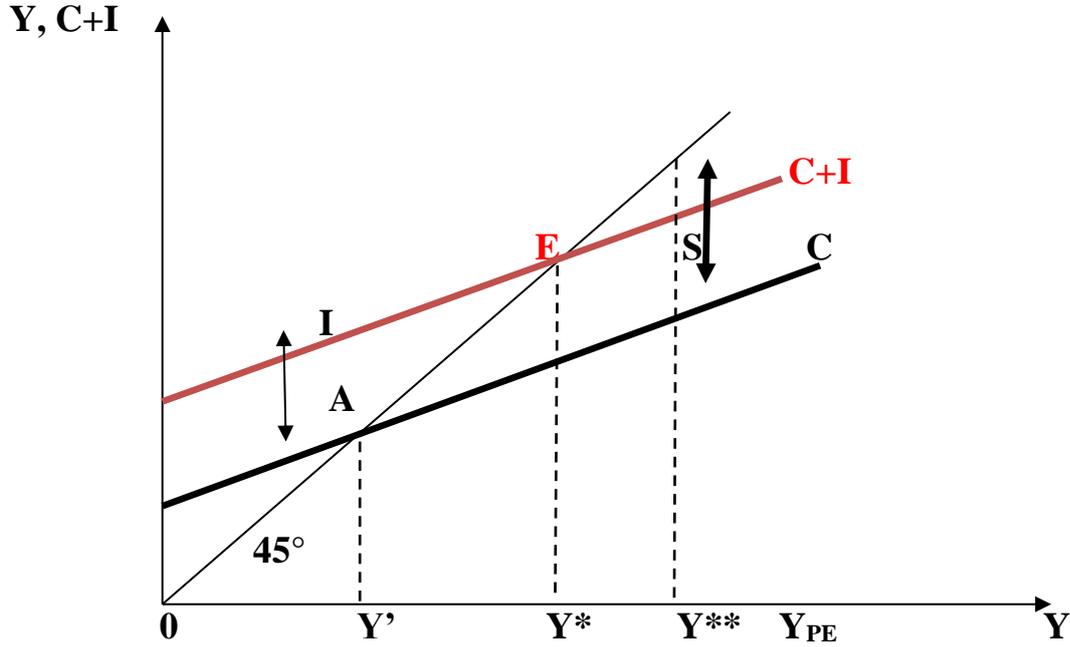
و لغرض تحديد التوازن الاقتصادي الكلي نقوم برسم دالة الاستهلاك.

خط 45° يعني أن كل نقطة تتواجد على هذا الخط تحقق التساوي بين الاستهلاك و الدخل.

و اذا أضفنا إلى دالة الاستهلاك دالة الاستثمار الذي يعتبر في هذه الحالة متغيرة خارجية $I = I_0$. و من أجل ذلك الدالة

$$C + I \text{ متوازية مع } C.$$

1-1- منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات نموذج بقطاعين.



لدينا **A** أين تقاطعت دالة الاستهلاك مع الخط $45^\circ (Y = C)$ و هذا يعني في هذه الحالة الادخار يساوي الصفر بما أن تم استهلاك كل الدخل.

و نقطة التقاطع **E** بين الخط 45° و المعادلة (الخط) $C + I$ يمثل مستوى التوازن الدخل الكلي، أين نجد الإنتاج Y^*) أي العرض من الإنتاج) بما أن $C + I = Y$ و في هذه الحالة الأعوان لا تقوم باستهلاك كل الدخل المتاح و دالة الاستهلاك **C** تتواجد في الأسفل. وفي هذه الحالة الأسر تدخر أكثر و من تم المؤسسات هي مستعدة للاستثمار.

بجذب **G** و $X - M$ التوازن يكتب على الشكل التالي: $C + I = Y$, و بما أن $Y_d = Y = C + S$ نتوصل إلى

$$I = S$$

و من تم كل انحراف على النقطة Y^* يحث المؤسسات على تغيير مستوى الإنتاج.

بالنسبة لكينز لا يعني التوازن الكلي يقود حتما إلى توازن العمالة الكاملة. و هذا يعني لا يوجد أي ضمانات التي من أجلها $C + I$ تتقاطع مع Y لمستوى العمالة الكاملة و التقاطع يمكن أن يتواجد إما على يمين أو يسار العمالة الكاملة و من هنا الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى العمالة (أي التشغيل).

إذا تواجدت نقطة التقاطع على يسار Y_{PE} نحن في توازن العمالة الغير كاملة. و الفجوة هي انكماشية.

إذا تواجدت نقطة التقاطع على يمين Y_{PE} نحن في توازن العمالة الغير كاملة، و هنا الفجوة هي تضخمية أي التضخم بالطلب.

بالنسبة لكينز التضخم بالطلب يحدث عندما الطلب الكلي يكون أكبر من القدرات الإنتاجية (Y_{PE}) و في هذه الحالة المخرجات (Y) لا يمكن لها أن تتضاعف و الطلب هو قوي و الذي يقود على ارتفاع في الأسعار.

2-3- المضاعف الكينزي:

انطلاقا من المنحنى مستوى التوازن يتغير إذا أحد المتغيرات I و C يتغير أو G تم إضافة نفقات الهيئات العمومية في إطار الاقتصاد المغلق.

و دالة الاستهلاك تكتب من الشكل: $C = C_0 + c Y_d$ مع C_0 تمثل الاستهلاك المستقل، أي جزء من الاستهلاك الغير مرتبط بالدخل، و c يمثل الميل الحدي للاستهلاك مع $Y = Y_d$ و هذا لغياب الضرائب و التحويلات (أي الضرائب الصافية)، و من تم دالة الاستهلاك تكتب من الشكل:

$$. C = C_0 + c Y$$

يشار أنه نفترض أن النفقات العمومية G و الاستثمار الخاص I متغيرات مستقلة و التوازن يكتب من الشكل التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + c Y + I_0 + G_0$$

$$Y - c Y = C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-c} (C_0 + I_0 + G_0)$$

و عندما ننتقل إلى مفهوم التغير يمكن كتابتها من الشكل:

$$= \frac{1}{1-c} (\Delta C + \Delta I + \Delta G) \Delta Y$$

التغير في الدخل الوطني يساوي التغير المتعدد في C_0 و I_0 و G_0 من مركبات الطلب النهائي و هذا الميكانيزم يسمى المضاعف و الذي يؤثر كالتالي:

1- كل ارتفاع في I يؤدي إلى ارتفاع في Y .

2- كل ارتفاع في الاستهلاك المستقل يؤدي إلى الرفع بقيمة أقل في الدخل. و من هنا نستنتج أن :

$$= \frac{1}{1-c} \Delta C + \frac{1}{1-c} \Delta I + \frac{1}{1-c} \Delta G \Delta Y$$

أي ارتفاع في الدخل يؤدي بالرفع بقيمة أقل في أحد مركبات الطلب.

2-4- الانتقال من العمالة الغير كاملة إلى العمالة الكاملة:

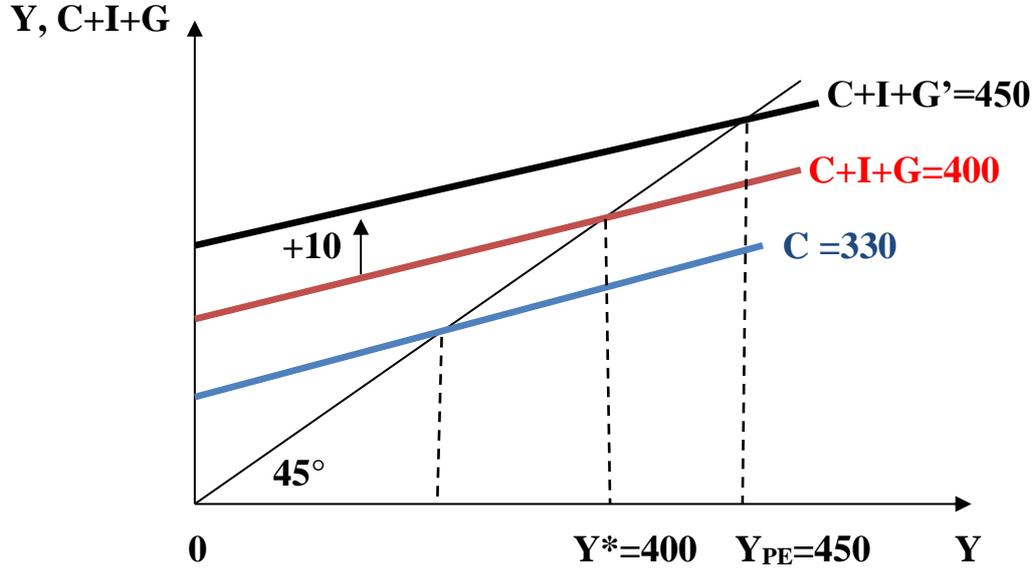
لنفترض نحن في وضعية التوازن الاقتصادي الكلي للعمالة الغير كاملة، مع دخل العمالة الكاملة

$$Y_{PE} = 450 \text{ و الدخل التوازني } Y = 400 \text{، دالة الاستهلاك } C = 10 + 0,8Y \text{، } I = 50$$

$G = 20$ ، في نموذجنا الميل الحدي للاستهلاك هو 80% ومن تم يمكن تحديد قيمة الاستهلاك

$$C = 10 + 0,8(400) = 330$$

2-1- منحنى التوازن الكلي في سوق السلع و الخدمات لنموذج ذو ثلاث قطاعات.



كيف يمكن لنا أن نصل لدخل العمالة الكاملة؟

يجب التغيير في التوازن بوضع $Y = C + I + G = 450$ و هذا عن طريق زيادة الطلب بالرفع في المتغيرات المستقلة C_0, I, G .

لنفترض أن السلطات العمومية تقرر الرفع من قيمة الإنفاق الحكومي، ما هي القيمة اللازمة لأجل الوصول لدخل العمالة الكاملة؟

$$\Delta Y = 50$$

$$= \frac{1}{1-c} \Delta G \Delta Y$$

$$= \frac{1-c}{1} \Delta Y \Delta G$$

$$= 50(1-0,8)=50\times0,2=10\Delta G$$

و من هذا نستنتج من أجل الوصول إلى دخل العمالة الكاملة و الوصول إلى $Y_{PE} = 450$ يجب الرفع من الإنفاق الحكومي ب **10** ون. أما في حالة ما إذا كان دخل العمالة الكاملة $Y_{PE} = 300$ يجب التخفيض من الطلب الكلي.

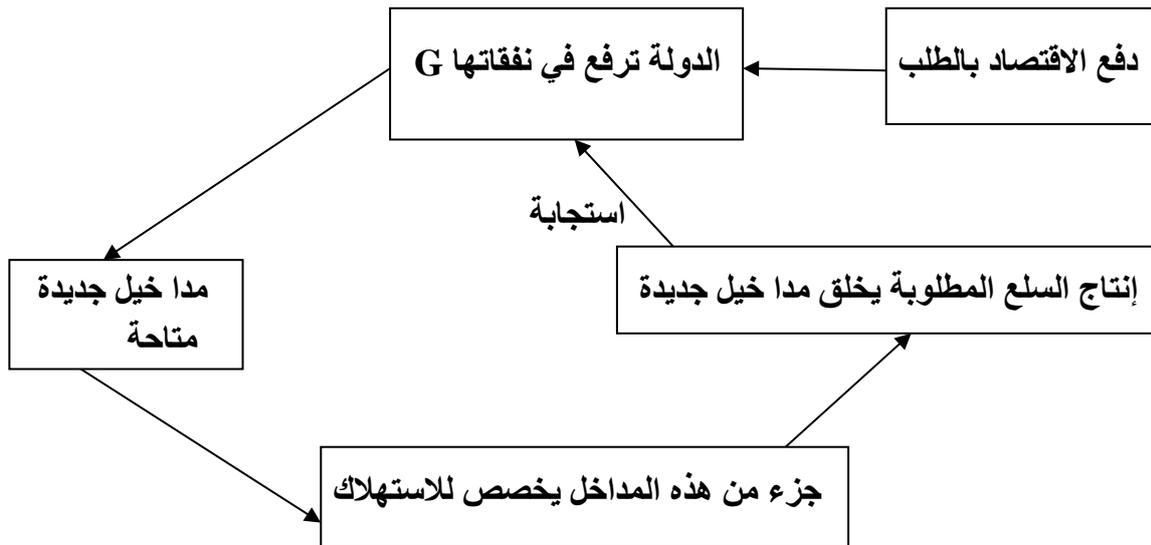
$$= 300-400=-100\Delta Y$$

$$=(-100) \times 0,2=-20\Delta G$$

يجب الخفض من الإنفاق العمومي ب **20** ون لتفادي التضخم بالطلب.

يجب الإشارة أنه الوضع يتعمد مع انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ونضيف $X-M$ و لهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل الواردات و كذلك الاقتطاعات الإجبارية تلعب أيضا دور مهم.

1-3- دور المضاعف:



3-النموذج الطلب الكلي العرض الكلي:

سوف نقوم بعرض النظرية المعاصرة التي تسمح بشرح التغيرات الاقتصادية في المدى القصير

و التقلبات الاقتصادية fluctuation و هنا نتحدث عن الدورات الاقتصادية cycle économique

و هنا يتعلق الأمر بكل متغيرات الاقتصاد الكلي.

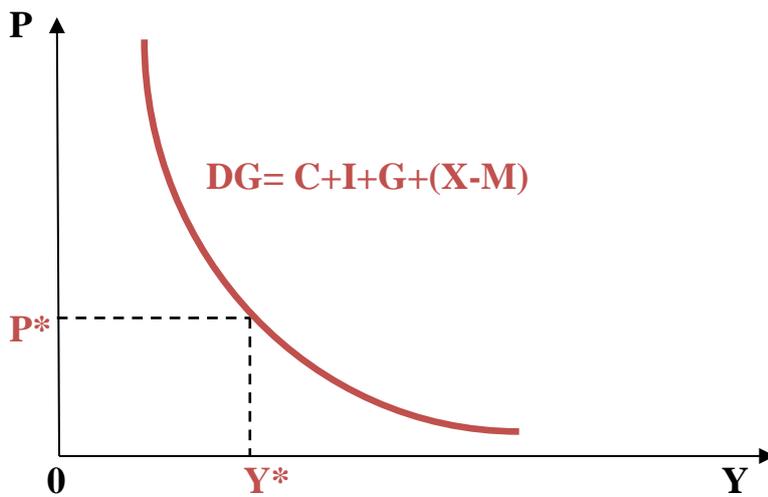
3-1-الطلب الكلي : concept-représentation graphique : La demande globale :

الطلب الكلي يمثل الكميات من السلع و الخدمات المطلوبة داخل اقتصاد عند مستوى معين من الأسعار.

و توضح أن أي ارتفاع (انخفاض) في المستوى العام للأسعار P يقود إلى انخفاض (ارتفاع) الكميات المطلوبة. و من تم

انخفاض (ارتفاع) في الناتج الداخلي الخام و تمثل بيانيا كالاتي:

4-1- منحنى الطلب الكلي DG



الطلب الكلي $DG= C+I+G+(X-M)$ يجمع المستوى العام للأسعار و الدخل الكلي بحيث P^* يمثل المستوى

العام للأسعار عند التوازن و Y^* يمثل PIB الحقيقي عند التوازن.

و من تم يمثل الطلب الحقيقي عند مستوى معين من الأسعار. هناك ثلاثة ظواهر تشرح و ضيعتها المتناقضة:

- أثر الثروة: **effet de richesse** و يطلق عليه أيضا **effet PUGOU**

عندما القيمة الاسمية للنقود المتواجدة عند الأعوان الاقتصادية تبقى ثابتة، قيمتها الحقيقية تساوي القدرة الشرائية و تتغير بدلالة المستوى العام للأسعار **P**، و عندما الأسعار تنخفض الأعوان الاقتصادية ترتفع قدرتها الشرائية و هذا ما يشجع الاستهلاك.

- أثر معدل الفائدة: كينز

عندما ينخفض المستوى العام للأسعار، الأعوان هم بحاجة إلى سيولة أقل من أجل الحصول على سلع وخدمات و جزء على الأقل من هذا الادخار يكون سائل و الاستغناء عن السيولة يخفض من معدلات الفائدة و من تم تشجيع الاستثمار و الذي هو مركبة من مركبات الطلب الكلي **DG**.

- أثر معدل الصرف: **effet du taux de change MUDELL-FLEMING**

عندما ينخفض معدل الفائدة، بعض المستثمرين يبحثون عن مردود أفضل في الخارج، و لذلك يقومون بشراء العملة الصعبة مقابل العملة المحلية و التي تنخفض قيمتها (سوق الصرف يعمل حسب آليات النظرية الكلاسيكية العرض و الطلب). عندما قيمة العملة المحلية تنخفض مقارنة بالعملات الصعبة منتجاتنا تصبح أقل سعرا بالنسبة للمنتجات الأجنبية و من تم الصادرات ترتفع. بينما المنتج الأجنبي يصبح أكثر تكلفة في بلدنا و لهذا الواردات تنخفض و من تم رصيد الميزان التجاري **X-M** يؤثر إيجابا على الطلب الكلي **DG**.

يجب الإشارة أن هذه التفسيرات صالحة إلا في حالة عرض النقود ثابت لأن التغير في هذه الأخيرة يؤثر في معدل الفائدة.

3-2- انتقال منحني الطلب الكلي:

الطلب الكلي هو غير ثابت و من أجل ذلك سوف ندرس العوامل المؤدية إلى انتقال منحني الطلب الكلي.

أ-مقاييس السياسات الاقتصادية:

و هنا نتحدث عن السياسة المالية و الجبائية. وعندما تسعى السلطات العمومية إلى رفع النفقات العمومية **G** أو الدخل التصرفي **Y_d** بخفض الضرائب **T** أو التحويلات **R**، أو عن طريق مقاييس نقدية بالتخفيض في معدل الفائدة و من هنا الطلب الكلي يرتفع و ينتقل المنحنى الطلب الكلي نحو الأعلى أو اليمين.

ب-المتغيرات الخارجية عن النموذج:

كتغيرات التي تحدث في الخارج و التي تؤثر في الصادرات الصافية أو تغير أسعار المواد الأولية كالبترول.

3-3-منحنى العرض الكلي:OG

العرض الكلي يفسر سلوك المؤسسات و التي يمكن أن تعريفها على أنها الناتج الداخلي الخام لكل مستوى عام للأسعار.

OG dans le long terme : concept clé :produit potentiel et المدى الطويل:

NAIRU

العرض الكلي في المدى الطويل يتوقف على الناتج المحتمل أو التفاوضي.

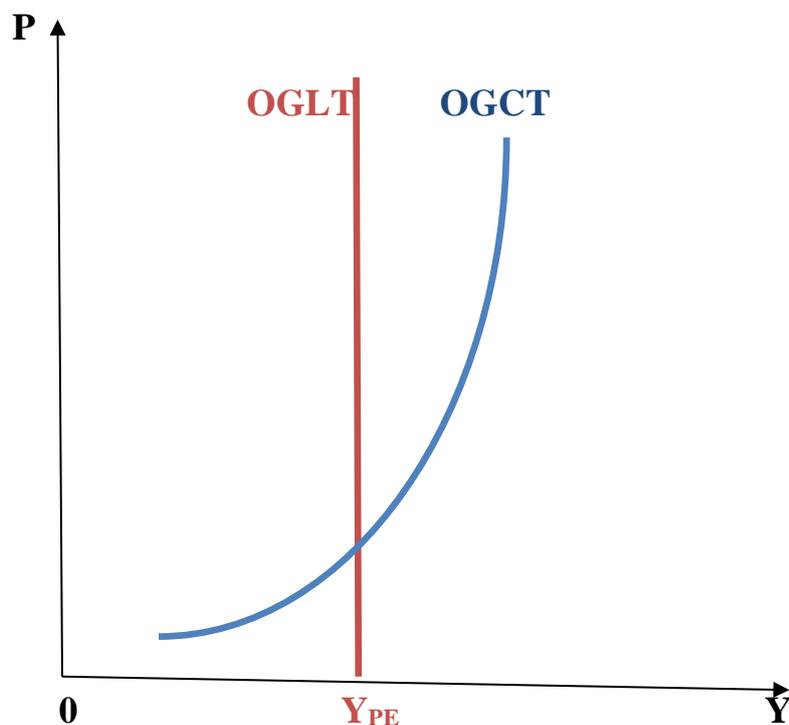
الناتج المحتمل يعرف على أنه الكميات القصوى من السلع و الخدمات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها عند ثبات الأسعار و مهما كانت عوائق عوامل الإنتاج و التكنولوجيا. و ثبات الأسعار يؤدي إلى وجود معدل طبيعي للبطالة الذي من أجله الضغوطات للارتفاع و الانخفاض في الأجور و الأسعار تتواجد من أجل تحقيق التوازن أي وجود عمالة كاملة و البطالة تساوي الصفر.

معدل البطالة الطبيعي يمثل ب **NAIRU** أي **Non Accelerating Inflation Rate of Unemployment**

و نحصل عليه عن طريق الوظيفة الطبيعية لسوق العمل. و **NAIRU** لا يمثل معدل البطالة المحصل عليه في الاقتصاد. لأنه يمثل معدل البطالة الظرفية.

منحنى الطلب الكلي في المدى الطويل يتوقف على عرض عوامل الإنتاج (K,L) و التكنولوجيا و لا يرتبط بالمستوى العام للأسعار و من تم العرض الكلي في المدى الطويل هو عمودي مع الناتج المحتمل أو دخل العمالة الكاملة.

1-5- منحنى العرض الكلي في المدىين الطويل و القصير.



يمثل Y الناتج الداخلي الخام **PIB** الحقيقي و كلما ابتعدنا عن الأصل كلما ارتفع **PIB** و معدل التشغيل يرتفع و من تم البطالة تنخفض.

ب- العرض الكلي في المدى القصير:

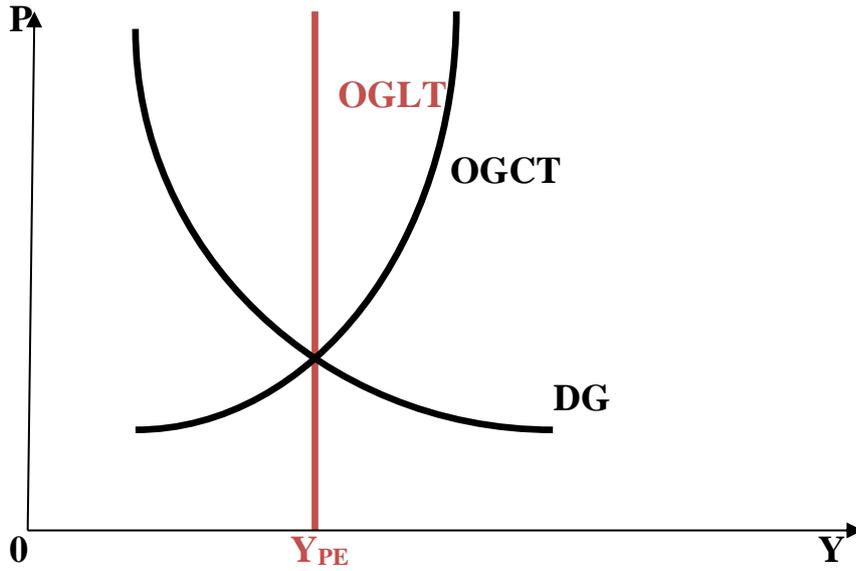
العرض الكلي في المدى القصير هو عبارة عن دالة متزايدة، فكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار يرفع من الإنتاج. منحنى العرض الكلي في المدى القصير يمكن أن ينتقل تحت تأثير تكاليف عوامل الإنتاج و خاصة التوقعات هي التي تحدث هذه التغيرات في **OGCT**. عندما يتوقع الأعوان الاقتصادية ارتفاع في الأسعار يطلبون الرفع من أجورهم من أجل الحفاظ على نفس القدرة الشرائية و هذا ما يرفع تكاليف الإنتاج و العرض الكلي ينخفض في المدى القصير و ينتقل نحو اليسار.

3-4-التوازن الكلي:

التوازن الكلي يعرف بالتقاطع بين منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي أي التساوي بين الطلب الكلي و العرض

الكلي، والمنحنى التالي يبين التوازن بينهما.

1-6-منحنى الطلب الكلي العرض الكلي.



2- النموذج النيوكلاسيكي التوفيقي IS/LM₂

الحالات الخاصة لنموذج.

النظرية الكلاسيكية و نيو كلاسيكية تنتميان إلى التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، بالإضافة إلى التحليل النقدي من طرف MILTON Friedman و رواد مدرسة التوقعات العقلانية لنمو الفكر الكلاسيكي.

بالنسبة للكلاسيك التوازن الكلي (أي الاقتصاد الكلي) ناتج عن توازنات مختلف الأسواق و يؤمن عن طريق المرونة التامة للأسعار. و هذا التوازن الكلي يرى تدخل الدولة غير ضروري و لا جدوى منه، و من تم لا داعي للدولة أن تتدخل بسياساتها الاقتصادية.

1- التحليل الاقتصادي الكلي:

يعتمد التحليل الاقتصادي الكلي الكلاسيكي على الاقتصاد الجزئي و يعتمد على فرضية مرونة الأسعار. و حيادية النقود و عدم تدخل الدولة، وهذا لقناعتهم التامة أن إعادة التوازن يحدث عن طريق المنافسة التامة و الحرة.

1-1- إطار التحليل:

إطار التحليل هو خاص بالنظرية الكلاسيكية. فهو يعتمد على مبدأ العرض، التحليل الكلاسيكي يعتبر أن سلوك كلا من المستهلك أو المنتج يمثل عن طريق مجموع المستهلكين أو مجموع المنتجين.

كما أن التحليل العقلاني لتصرف المستهلك أو المنتج في مختلف الأسواق يسمح بتحديد شروط التوازن في هذه الأسواق. و من تم التوازن في كل الأسواق يقود إلى التوازن الاقتصادي الكلي. السلوك العقلاني للمستهلك أو المنتج يرتكز على تحديد الأولويات عن طريق الاختيار. و من تم تحقيق أهداف تعظيم المنفعة أو الإشباع. انطلاقاً من قيود الميزانية أو بأخذ بعين الاعتبار القيود التكنولوجية أو الموجودة و الميزانية المخصصة للحصول على عوامل الإنتاج.

الأسواق المحصل عليها في التحليل الكلاسيكي هي أربعة:

- سوق العمل (الأجور).

- سوق السلع و الخدمات (الأسعار).

- سوق النقود (معدل الفائدة).

- سوق الأوراق المالية (مصار COURS).

عند كل سوق التوازن يتحقق انطلاقا من تساوي العرض و الطلب. و هو ممكن عن طريق مرونة الأسعار و الذي يقود معا إلى التوازن كل الأسواق، وفي هذه الحالة لا يمكن أن تكون هناك بطالة و لا وجود للأزمات الإفراط في الإنتاج.

- كل العمل المعروض هو مشغل لأن الأجور تنخفض إلى حد بلوغ توظيف كل اليد العاملة.

- كل السلع المعروضة تجد لها منفذ ، لأن الأسعار تنخفض إلى أن تتحقق المساواة بين العرض و الطلب. منطقية عرض السلع و الخدمات تعتمد على قانون Say و النظرية الكمية للنقود.

- Say يقول أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به « c'est la production qui ouvre les débouchés au

"produits". المداخيل الموزعة بمناسبة الإنتاج سوف يتم إنفاقها لشراء سلع و خدمات (المطلوبة) و كنتيجة للاقتصاد في

مجمله الاقتصاد في مجمله يضع المساواة بين الطلب الكلي و العرض الكلي.

- النظرية الكمية للنقود تسمح من إظهار دور النقود المتمثل في أنها وسيط لعملية التبادل فقط (Soit un voile sur

les échanges). بالنسبة ل Say المنتجات تتبادل مقابل منتجات أخرى و النقود لا يرغب فيها إلا من أجل المنتج التي

تسمح بشرائه أي جاءت فقط لمواجهة عيوب المقايضة. و من تم لا يتم تخزين النقود لأغراض المضاربة و هي حيادية لأنها لا

تأثر في الاقتصاد الحقيقي.

يوجد انشطار بين المعنى الحقيقي للاقتصاد و المتعلق بإنتاج سلع و خدمات و المعنى النقدي و الذي يسمح بالحصول على المستوى العام للسعار انطلاقا من الكتلة النقدية في التداول.

1-2- فرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية:

تعتمد النظرية الكلاسيكية على التوازن الموجود في مجمل الأسواق و انطلاقا من مجموعة شروط الأساسية و التي تمثل أساسيات النظرية الكلاسيكية. بحيث المنافسة التامة و الشريفة تعتمد على خمس مبادئ:

- شفافية و حرية الأسواق بمعنى وجود عدة منتجين و عدة مستهلكين و لا أحد منهم يستحوذ على السوق.
- حرية المعلومة.
- سيولة الأسواق أي حرية الدخول و الخروج كل من رؤوس الأموال، المعارف...
- تجانس المنتجات أي كل المنتجات متشابهة Homogénéité.
- حركة عوامل الإنتاج بحيث يمكن لعوامل الإنتاج أن تنتقل بدون قيود من فرع اقتصادي إلى آخر.

أمثلة مرونة الأسعار، حيادية النقود، تجانس عوامل الإنتاج و أخيرا قانون المردود المتناقص سوف يكون له تأثير مبرر في الاقتصاد حسب الكلاسيك. نظرية المردود المتناقص تطبق على إجمالي الاقتصاد.

2- التوازن في سوق العمل:

بالنسبة للتوازن الكلي الكلاسيكي ينطلق من توازن سوق العمل. عرض العمل هو ناتج من الأسر و هو عبارة عن دالة متزايدة مع الأجر الحقيقي. أما طلب العمل فهو ناتج من حاجة رؤساء المؤسسات و هو عبارة عن دالة متناقصة مع الأجر الحقيقي. و من تم التوازن في سوق العمل يسمح بالحصول من جهة على مستوى التوظيف الأمثل Niveau optimal de l'emploi و من جهة أخرى على الأجر الحقيقي للتوازن.

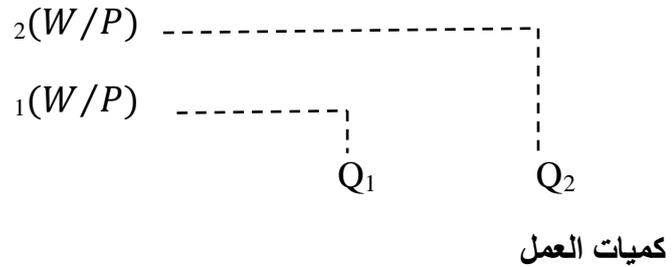
2-1- عرض العمل:

في التحليل الكلاسيكي، العون الاقتصادي الكلي "الأسر" هو الذي يقوم بعرض العمل و قرارهم بالعمل يتوقف على الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ أي $\frac{\text{الأجور}}{\text{الأسعار}}$. و عرض العمل ما هو إلا نتيجة لتحكيم بين العمل أو وقت الفراغ، وهذا التحكيم يسمح بتحديد الوقت المخصص للعمل و المخصص للراحة.

يمكن للعمل أن يقام به على حساب وقت الفراغ و لكن كذلك الفراغات تلي حاجيات. و لهذا الأسر تختار بين العمل و وقت الفراغ. فالأسر تسعى للحصول على أقصى إشباع تام، مرتبط باستهلاك السلع و الخدمات و وقت الرفاهية تحت قيد الوقت المتوفر لديهم.

كلما ارتفع الأجر الحقيقي كلما كانت الأسر على استعداد لتخلي عن وقت الراحة و الاعتماد على العمل، عرض العمل يرمز له ب L_0 و هو عبارة عن دالة متزايدة مع الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$

$L_0 (W/P) :$



2-2- طلب العمل:

و هي تأتي من عند الأعوان المنتجة و التي بدورها تتصرف كعون فردي. طلب العمل مرتبط بالإنتاج. و الطلب عن طريق الإنتاج يتم إعداده انطلاقا من دالة الإنتاج و انطلاقا من هذه الدالة يمكن أن نصف طلب العمل ب L_d و هو عبارة عن دالة متناقصة مع الأجر الحقيقي. بحيث نجد:

$$L_d = L_d (W/P)$$

بحيث هذه الدالة تبين كميّات العمل المطلوبة من طرف المؤسسات.

2-3- توازن سوق العمل:

التسلسل الشرطي الكلاسيكي يقول أن التوازن في سوق العمل هو حتمية التي تقود إلى التوازن في سوق السلع و الخدمات. و هذا التوازن في سوق العمل يتحصل عليه بالمساواة بين عرض و طلب العمل. هذا التساوي يمثل توازن العمالة الكاملة. لأن الأجر الذي ترفض العمل بأجر يساوي الأجر الحقيقي التوازني يعتبرون في بطالة إرادية.

و من تم التوازن في سوق العمل ينتج عن التقاطع منحنى طلب العمل و منحنى عرض العمل و الذي ينتج عنه مستوى التوظيف الأمثل L^* و الأجر الحقيقي التوازني $(W/P)^*$.

$$L_0 = L_d$$

مستوى العمل التوازني يوافق توازن العمالة الكاملة. بمعنى كل الأجر التي توافق على الأجر الحقيقي تجد عمل. وفي حالة اختلال التوازن في سوق العمل مرونة الأسعار الأجرة الحقيقية هي التي تسمح بالرجوع الفوري للتوازن.

البطالة الإرادية يمكن لها أن تتواجد و هي توافق الأجر التي لا تريد العمل بالأجر الحقيقي التوازني و هي في حالة طلب أجر أكبر من هذا.

بالنسبة للكلاسيك يقرون أنه يمكن عدم التوصل لمستوى العمالة الكاملة في حال وجود صلابة في العمل أي في سوق العمل بحيث هذه الصلابة تمنع تغير الأسعار و خاصة بالانخفاض و لهم سببين هما:

- تشريعات الدولة و التي تحدد الأجر الأدنى القاعدي **SMIG**.
- تطور الإنتاجية الحدية للعمل. التصرف العقلاني للمنتج يؤدي به إلى تعظيم المنفعته.

دالة الإنتاج تبين العلاقة الموجودة بين الكميات المنتجة **Y** و كميات مختلف عوامل الإنتاج.

$$Y = f (K , L).$$

في المدى القصير عامل رأسمال هو ثابت $K = K_0$.

في المدى القصير الإنتاج لا يمكن له أن يتغير إلا إذا غيرنا كميات العمل المستعملة و من تم

$Y = f(L)$ هذه الدالة هي دالة الفكر الكلاسيكي. و هي عبارة عن دالة متزايدة بحيث كلما كان الإنتاج مرتفع كلما كانت

كميات العمل المستعملة مرتفعة. و هي متناقصة من أجل مخزون رأسمال معطى أو تطور الإنتاجية بشكل أبطأ.

دالة الإنتاج Y

$$Y = f(L)$$

الإنتاجية الحدية للعمل $PmL = \Delta Y / \Delta L$ و تمثل فائض الإنتاج ΔY الناتج عن استعمال كمية إضافية لعامل العمل ΔL .

و رياضيا هي مشتقة من دالة الإنتاج بالنسبة للعمل. و لتكن $f'(L)$ أو $\partial Y / \partial L$ انطلاقا من مردودية المتناقصة تبقى الإنتاجية الحدية للعمل موجبة.

الإنتاجية الحدية للعمل PmL .

المنتج العقلاني يعمل على البحث لتعظيم المنفعة بطلب العمل و بمقارنة عنصرين:

- ماذا يكلف الأجر الإضافي $\Delta L \times W$.

- ماذا يجلب الأجر الإضافي لرقم الأعمال $\Delta Y \times P$.

المقاول يوظف كلما كان $\Delta Y \times P$. أكبر من $\Delta L \times W$ ($\Delta L \times W < \Delta Y \times P$)، يتوقف عن التوظيف عندما

$\Delta Y \times P = \Delta L \times W$. شكل منحنى الذي يمثل طلب العمل يوافق ذاك المنحنى الذي يمثل الإنتاجية الحدية للعمل في

حالة التوازن.

تدخل النقابات تفضل التفاوض على الأجور العامة و يعتبرون الكلاسيك هذه المفاوضات التي تحدد الأجر الأدنى هي أساس تبات الأجور ولا جدوى منها بحيث تعرقل التوازن.

3-توازن سوق السلع و الخدمات:

العرض الكلي من السلع و الخدمات لاقتصاد ما يمثل إنتاجها . في المدى القصير يمكن للإنتاج أن يتغير و ذلك عن طريق التغير في كميات العمل المستعملة.

بالنسبة للكلاسيك توازن سوق العمل يمكن من تحديد مستوى العمل التوازني L^* و من تم يمكن إيجاد العرض الكلي التوازني Y^* في سوق السلع و الخدمات انطلاقا من L^* . هذا العرض ينجز عنه مداخل التي يتم توزيعها بين الاستهلاك C و

الاستثمار I . التوازن الكلي بين العرض و الطلب يقودنا إلى: $C + I = C + S \leftrightarrow S = I$

ويعنى آخر شروط التوازن بين العرض و الطلب في سوق سلع و الخدمات هي نفسها بين الادخار و الاستثمار.

3-1- العرض الكلي في سوق السلع و الخدمات:

مرونة الأجور تسمح من تحديد التوازن في سوق العمل و الذي يمثل توازن العمالة الكاملة. و انطلاقا من هذا التوازن يمكن من تحديد العرض الكلي من السلع و الخدمات و الذي يمثل توازن دخل في حالة العمالة الكاملة، هذا العرض الكلي هو مستقل عن المستوى العام للأسعار.

العرض الكلي و الذي يمثل أيضا الناتج الداخلي الخام **PIB** هو مرتبط بكميات العمل المستعملة من دالة الإنتاج.

Fonction de production (volume) $Y = f(L)$

في المدى القصير عند مخزون رأسمال معين K و مستوى تطور تكنولوجي معين الدخل التوازني Y^* يحدد ب L^* .

الدخل التوازني Y^* يتحقق مهما كان المستوى العام للأسعار P و هذا ما يقره مبدأ حيادية النقود. العرض التوازني Y^*

يوافق العمالة الكاملة لعامل العمل.

إذا ارتفع المستوى العام للأسعار لا يستطيع العرض أن يرتفع في المدى القصير. و من تم العرض الكلي يمثل عن طريق مستقيم عمودي عند مستوى Y^* .

3-2-التساوي بين الادخار و الاستثمار:

شروط التوازن الاقتصاد الكلي بين عرض و الطلب من السلع و الخدمات ينطلق من شرطية التوازن بين الادخار و الاستثمار. بحيث:

- الادخار هو دالة متزايدة مع معدل الفائدة.

- الاستثمار هو دالة متناقصة مع معدل الفائدة.

و التساوي بين الادخار و الاستثمار يسمح بإعطاء سعر الفائدة التوازني. العرض الكلي Y يولد مداخيل حقيقية و التي تستعمل في عمليتا الاستهلاك و الادخار.

$$Y = C + S$$

الطلب الكلي يساوي مجموع طلب السلع الاستهلاكية C و السلع الاستثمارية I .

$$D = I + C$$

و انطلاقا من قانون المنافذ ل Jean Baptiste Say العرض يخلق طلبه و تكون هناك دوما المساواة بين العرض الكلي Y و الطلب الكلي D في سوق السلع و الخدمات.

و إذا حدث اختلال التوازن بين العرض و الطلب مرونة الأسعار تسمح بالعودة إلى التوازن المؤقت $Instantané$.

$$\left. \begin{array}{l} Y = C + S \\ D = C + I \end{array} \right\} Y = D \leftrightarrow C + S = C + I \leftrightarrow S = I$$

قانون المنافذ يلغي كل اختلال التوازن بين العرض و الطلب من السلع و الخدمات. في سوق رؤوس الأموال الأيسر تعرض ادخارها، بالنسبة للكلاسيك سلوك الأسر اتجاه الادخار يتوقف على ثلاث خصوصيات:

1- الأسر لا تكتنز فهي لا تدخر سيولة عقيمة و لكن منتجة بمعنى تدخر عن طريق توظيفات مالية مقابل مداخيل عن طريق معدل الفائدة.

2- الأسر هي غير مرتبطة بالوهم النقدي فهي تعرض ادخاراتها مقابل معدل فائدة حقيقي و ادخارهم في هذه الحالة هو دال عن القدرة الشرائية للمشتريات و التي تمثل معدل الفائدة الحقيقي.

3- ادخار الأسر هو عبارة عن دالة متزايدة مع معدل الفائدة الحقيقي و حسب قانون **Fisher**.

معدل الفائدة الحقيقي r ، معدل الفائدة الاسمي i ، معدل التضخم π ، المستوى العام للأسعار P .

$$r = i - \pi$$

$$r = \frac{i}{P}$$

قرار ادخار الأسر يرتبط بين المحاكمة بين المردودية المرتقبة من الادخار و الأولويات الحالية. معدل الفائدة يمثل التعويض المنتظر من الادخار لفائدة الأسر مقابل الاستغناء عن الاستهلاك حاليا. كلما كان التعويض مرتفع كلما تحفزت الأسر أكثر نحو الادخار.

و من أجل تمويل الاستثمار المقابل لهذا الادخار لهم خيارات:

- إما اللجوء إلى القروض من أجل التمويل.
- أو استعمال الأصول الخاصة أي بالتمويل الذاتي.

*وفي حال الاقتراض المقاول العقلاني يبحث عن تعظيم المنفعة و في هذه الحالة يقترض رؤوس الأموال بمقارنة بين عنصرين:

هذا يكلف دينار إضافي (بمفهوم معدل الفائدة الاسمي) $\Delta K \times i$.

ماذا يجلب هذا الدينار الإضافي المستثمر (بمعنى تزايد رقم الأعمال) $\Delta Y \times P$.

➤ يقترض كلما كان $\Delta Y \times P$ أكبر من $\Delta K \times i$.

➤ يتوقف عن الاقتراض كلما كان $\Delta Y \times P$ يساوي $\Delta K \times i$.

$\frac{i}{P} = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$ هو شرط أساسي من أجل تعظيم المنفعة بحيث يمثل التساوي بين معدل الفائدة الحقيقي $\frac{i}{P}$ و

الإنتاجية الحدية للعمل $\frac{\Delta Y}{\Delta K}$.

و من خلال المردودية المتناقصة للإنتاجية الحدية لرأس المال التي تبقى موجبة المقاول يقترض من أجل تحقيقي استثمارات جديدة.

و إذا انخفض معدل الفائدة الحقيقي، دالة طلب الاستثمار هي متناقصة مع معدل الفائدة الحقيقي.

*وفي حالة التمويل الذاتي المستثمر يقارن مردودية المشروع الاستثماري الممول بأصوله الخاصة مع التعويضات التي يجلبها في

حال توظيف أصوله في السوق المالي.

➤ كلما إنتاجية الحدية لدينار المستثمر في الإنتاج أكبر من معدل الفائدة الحقيقي في السوق المالي كلما استثمر

المقاول.

➤ كلما ارتفع معدل فائدة، التوظيفات تصبح أكثر إنتاجية فترتفع التوظيفات و الاستثمارات تنخفض لأنها أقل

مردودية و بهذا المقاول يفضل التوظيف المالي.

و من تم هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة الحقيقي و الاستثمار.

معدل الفائدة الحقيقي هو متغيرة التي تسمح بالتوازن بين منحني الادخار و منحني الاستثمار.

التوازن في السوق المالي هو التساوي بين عرض و طلب الأوراق المالية و المحققة من طرف معدل الفائدة الحقيقي، و التوازن بين هذين المتغيرتين يحقق التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي في سوق السلع و الخدمات.

4-التوازن في سوق النقود:

ف المنحنى الكلاسيكي، عرض النقود هو متغيرة خارجية و طلب النقود هو ناتج من طلب الأعوان الاقتصادية بناء على تبرير المبادلات و الاحتياط. التقاطع بين طلب و عرض النقود يسمح بتحديد التوازن العام للأسعار في سوق النقود.

4-1-عرض النقود:

يمثل الكميات من وسائل التسوية التي بحوزة الاقتصاد (تسوية المبادلات)، عرض النقود هو متغيرة خارجية و هذا يعني أن الكميات النقود المتاحة هي محددة من طرف عامل خارجي. و عرض النقود هو مراقب جيدا من طرف السلطة النقدية، أي البنك المركزي هو الذي يراقب الكتلة النقدية في التداول للاقتصاد ما و كميات النقود يجب أن تكون ثابتة.

حسب مثال Milton Friedman للنقود الهليكوبتر (الطائرة المروحية)

يفترض إذا كان هناك طائرة مروحية تطير في مقاطعة و تقوم برمي \$1000 إضافي من الأوراق النقدية و يتم جمعها بسرعة من طرف أعضاء المقاطعة. و من تم التغيير في عرض النقود هو ناتج عن عامل غير مأخوذ بعين الاعتبار في التحليل الاقتصادي.

4-2-طلب النقود:

الأعوان الاقتصادية تطلب النقود إلا من أجل تأمين عملية التبادل أو من أجل الاحتياط. هذه الفرضية هي نتيجة أو وليدة النظرية الكمية للنقود و التي من أجلها الكميات النقود في التداول هي نسبية مع مستوى النشاط الاقتصادي. طلب النقود يمكن أن يكون له ثلاثة أغراض أو دوافع.

–دافع المبادلات motif de transaction –دافع الاحتياط précaution –دافع المضاربة spéculation.

و بالنسبة لتحليل الكلاسيكي إلا الدافعين الأولين هما معتمدين.

الأعوان الاقتصادية تفضل الحصول على سلع مادية أو أصول مالية، أحسن من اكتناز سيولة عقيمة من أجل المضاربة. ومن تم طلب النقود لدافع المضاربة هو غير مبرر و لا وجود له في الفكر الكلاسيكي. مع الإشارة أن مردودية السيولة هي دوما تساوي الصفر و في بعض الأحيان لم لا سالبة مع وجود التضخم.

و من تم كل عون اقتصادي عقلاني يفضل استعمال السيولة لشراء سلع و خدمات أو الحصول على أوراق مالية.

بالنسبة للكلاسيك تستعمل النقود إلا من أجل الحصول على سلع وخدمات أو أصول مالية و لا تفضل السيولة لكونها نقود سائلة. و الكميات المحتفظ بها من النقود من طرف الأعوان الاقتصادية ترتبط مباشرة بمستوى النشاط الاقتصادي. كلما ارتفع النشاط الاقتصادي كلما كانت قيمة الإنتاج مرتفعة

$(P \times Y)$ و كلما كانت كميات النقود من أجل تأمين المبادلات هامة. و من تم طلب النقود هي دالة متزايدة مع قيمة

الإنتاج.

$$. f(P \times Y) > 0 \text{ مع } M_d = f(P \times Y)$$

إذا اعتبرنا هذه الدالة خطية طلب النقود هو نسبي مع $P \times Y$

المعادلة المعطاة من طرف مدرسة Can bridge و التي اقترحت أولا هذه المعادلة لطلب النقود.

و إذا كان $V = 1/K$ سرعة دوران النقود، النظرية الكمية للنقود تسمح بوضع طلب النقود M_d .

$$M_d = (P \times Y) / V \text{ أو } M_d \times V = P \times Y$$

هذه النظرية تعتمد على فرضيتين:

1- سرعة دوران النقود V هي ثابتة خلال الفترة و هي تتوقف على تصرفات وطبيعة و تقنيات التعويض (الدفء)

للاقتصاد معين. و إذا كانت ثابتة تكتب من الشكل V^* .

2- حجم الإنتاج Y يوافق العمالة الكاملة و لا يتغير في المدى القصير و يكتب من الشكل Y^* .

4-3-توازن سوق النقود:

التساوي بين العرض و الطلب النقود يسمح من تحديد المستوى العام للأسعار و التوازن في سوق النقود يكون كالتالي:

$$M_0 = M_d$$

$$M_0 = M^* \text{ (طلب النقود خارجي)}$$

$$V = V^* \text{ سرعة دوران النقود ثابتة}$$

توازن سوق العمل هو توازن العمالة الكاملة $Y = Y^*$

$$M_0 = M_d \leftrightarrow M_0 = M^* = M_d = \frac{P \times Y^*}{V^*}$$

$$M_0 \times V^* = P \times Y^* \leftrightarrow P = \frac{M^* \times V^*}{Y^*}$$

التساوي السابق يصف العلاقة الموجودة بين كميات النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار.

-الزيادة في كميات النقود المتداولة لسرعة دوران النقود V و الناتج الداخلي الخام ثابت تترجم بضرورة الزيادة في المستوى

العام للأسعار بمعنى وجود تضخم.

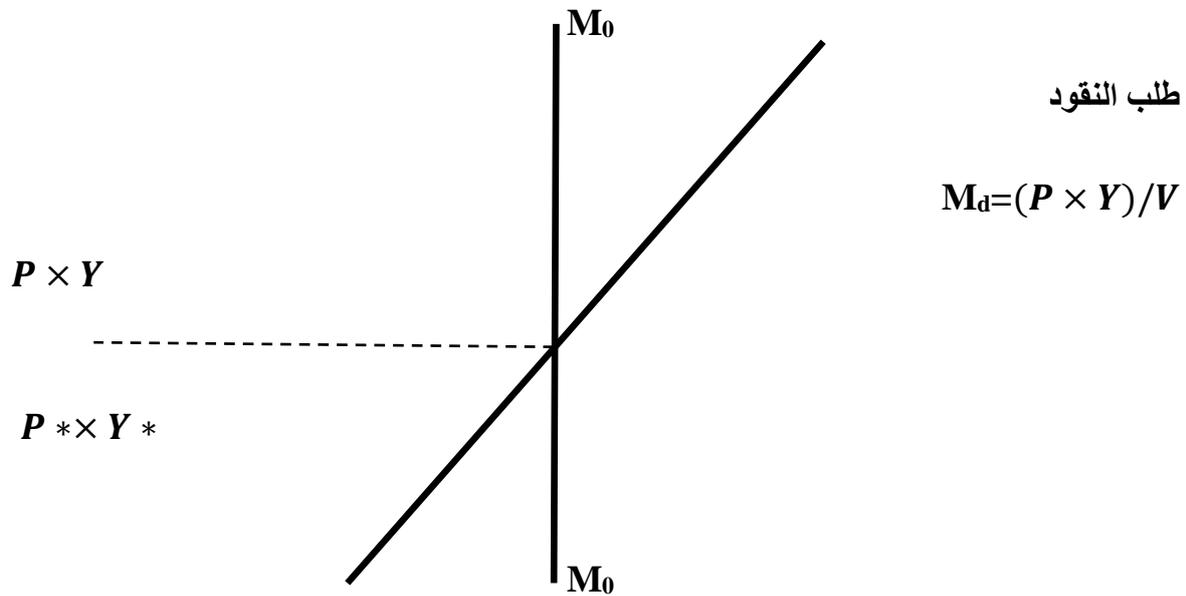
-انخفاض في الكميات المتداولة ينتج انخفاض في المستوى العام للأسعار بمعنى انكماش $déflation$.

عند الكلاسيك التضخم و الانكماش هم ذو مصدر نقدي و ناتج عن الزيادة أو النقص في الكتلة النقدية. بالنسبة للكلاسيك، الكميات النقود تحدد المستوى العام للأسعار و ليس لها أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي، فالإنتاج لا يتأثر بتغير الكتلة النقدية.

النقود حيادية بحيث تغير القيمة الاسمية للأسعار المطلقة للمنتجات أي الأسعار النسبية و لا تغير في الكميات و الأسعار الحقيقية.

كنتيجة سياسة الدفع مرغوب فيها عند الحسارة و ينتج عنها التضخم بدون التأثير على الاقتصاد الحقيقي و التوازن يحدد بتقاطع بين منحنى العرض و منحنى طلب النقود.

2-1-1- منحنى طلب النقود.



طلب النقود هو ممثل بمستقيم متزايد و هو دالة خطية و نسبية مع $P \times Y$ مع طلب النقود

$$M_d = K \times P \times Y$$

التوازن في سوق النقود يتدخل إلا في وضعية العمالة الكاملة $P * \times Y *$

و يوافق الناتج الداخلي الخام الاسمي للتوازن الاقتصادي.

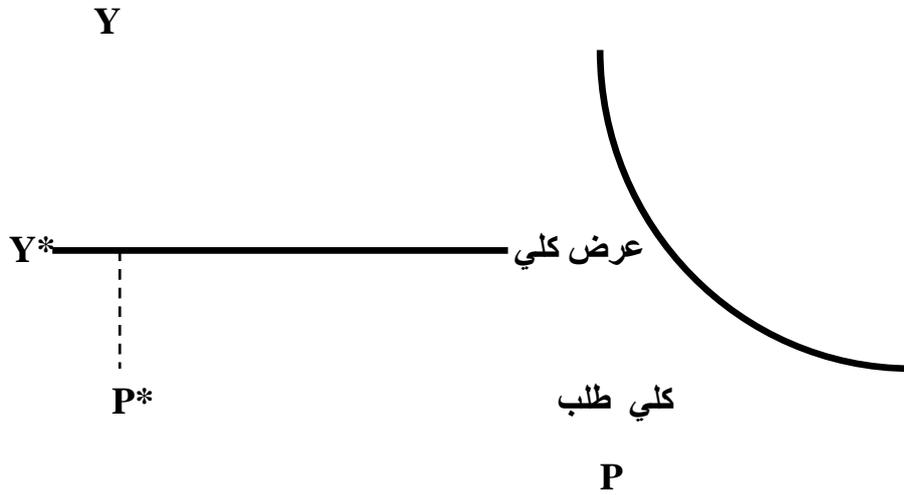
-التوازن يسمح الحصول على توازن العام للأسعار و التوازن في سوق السلع و الخدمات. في سوق النقود التوازن بين العرض و

الطلب النقود $M_0 = M_d$ يسمح بوصف المساواة $M \times V = P \times Y$ و التي ينتج عنها: $Y = \frac{M \times V}{P}$

ومن أجل قيم M المفترضة متغيرة مستقلة و V و مفترضة ثابتة. Y الإنتاج هو دالة متناقصة مع الأسعار، عند القيمة مرتفعة

من Y يتواجد مستوى منخفض من الأسعار. وهذه العلاقة توافق المنحنى المتناقص للطلب الكلي لسلع و الخدمات.

2-2-منحنى عرض النقود.



دالة العرض الكلي هي مستقيم وكتيجة التوازن في سوق السلع و الخدمات يوافق نقطة التقاطع بين العرض و الطلب الكلي و

الذي يحدد المستوى العام للأسعار P^* .

5-منطقية النموذج:

هناك أو لا تمثيل بياني للنموذج و تم تمثيل الأولويات الخاصة بنموذج.

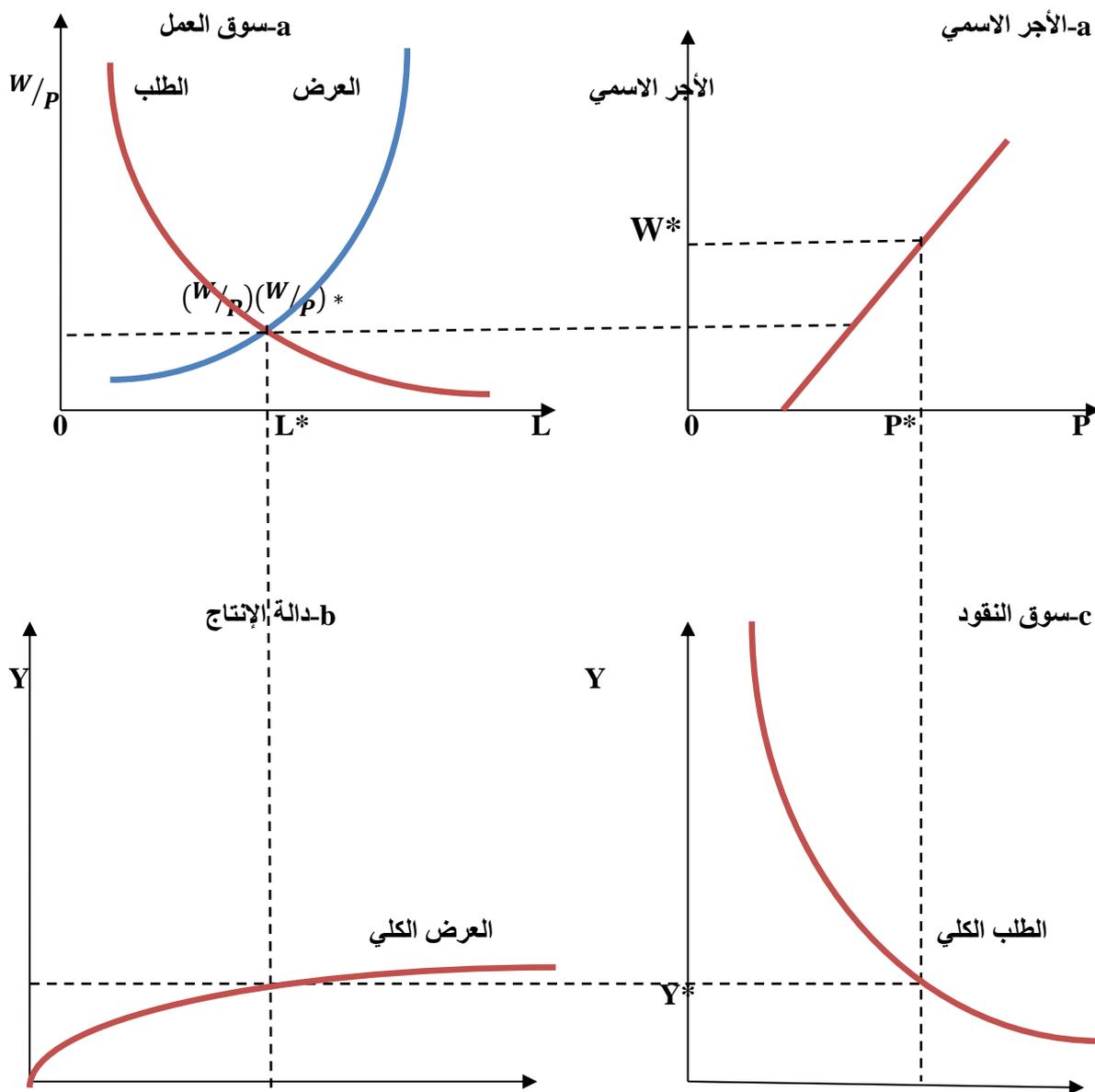
5-1-التمثيل البياني:

التوازن في كل الأسواق يقود إلى التوازن الاقتصادي العام.

- التوازن في سوق العمل، يحدد الأجر الحقيقي التوازني و مستوى العمالة الكاملة.
- في سوق السلع و الخدمات العرض الكلي يساوي الطلب الكلي انطلاقا من قانون المنافذ لجون باتيست ساي .
- في سوق الأوراق المالية، التوازن بين الاستثمار و الادخار يحدد معدل الفائدة الحقيقي التوازني.
- في سوق النقود التوازن يحدث بين عرض النقود (مفترض متغيرة خارجية) و طلب النقود للمبادلات يحدد مستوى العام للأسعار.

التسلسل البياني يسمح بعرض التوازن الاقتصادي العام في شكل منحنى توضيحي لإجمالي منحنيات الأسواق.

3-2- التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي.



0 L* L 0 P* P

الأجر الحقيقي $(W/p)^*$ التوازني يمثل مستوى العمالة الكاملة.

دالة الإنتاج (**b**) تحدد مستوى العرض الكلي التوازني Y^* و الذي يوافق مستوى العمالة الكاملة L^* . في سوق النقود ، التوازن يسمح بتحديد المستوى العام للأسعار التوازني P^* و هذا التوازن ناتج عن التقاء عرض النقود (متغيرة خارجية) و التي تمثل الطلب الكلي لسلع و الخدمات و العرض الكلي ممثل في المنحنى السابق.

المستوى العام للأسعار P و هي مسقطة في البيان **d** . و الأجر الاسمي التوازني W^* يسمح بالحصول على الأجر الحقيقي التوازني الذي يوافق التقاطع منحنى العرض الكلي و الطلب الكلي للعمل. المستقيم الذي يمثل الأجر الاسمي يسمح بتحديد الأجر الاسمي التوازني w^* .

5-2- خصوصيات النموذج:

النموذج الكلاسيكي يضع أربع خصوصيات:

1- النموذج يحتوي على توازن أربع أسواق التوازن الجزئي و منفصل عن كل سوق و في كل سوق نحصل على التوازن انطلاقا من مرونة المداخليل، الأسعار و معدل الفائدة. هذه الاستقلالية تنتج عن انفصال الاثنين لسيرورة النموذج الكلاسيكي.

2- المتغيرات الاسمية (الأسعار، معدل الفائدة) لا تتدخل في تحديد المتغيرات الحقيقية (عمل، العرض الكلي).

النموذج الكلاسيكي له خصوصية استقلالية المتغيرات النقدية و المتغيرات الحقيقية.

3- النموذج يرتكز على حيادية النقود. باعتبار زيادة في كميات النقود لا تأثر في القيم الحقيقية

$M \times V = P \times Y$ مع Y و V ثابتين و الزيادة في M تقود إلى الزيادة في الأسعار P و التأثير الوحيد الناتج

عن الزيادة في كمية النقود يكون فقط في القيم الاسمية. التغير في M_0 لا يكون لا بمستوى العام للأسعار للسلع أو

عوامل الأخرى و لا عمل و لا إنتاج.

4- النموذج الكلاسيكي هو طبقي Hiérarchique أو بشكل أصح تدرجي و هذا بما أن شروط التوازن في السوق العمل تمثل علاقات تبعية و التوازن في سوق العمل يحدد مستوى العمل الموافق للعمالة الكاملة و الذي يحدد بدوره (في مستوى دالة الإنتاج) مستوى العرض الكلي التوازني Y^* و الذي بدوره عند المستوى العام للأسعار

التوازني P^* يحدد مستوى الأجر الحقيقي التوازني $(W/P)^*$.

النموذج الكلاسيكي يعتمد على نظرية العمالة الكاملة و كل اختلال في التوازن بين العرض و الطلب العمل يصحح مباشرة بتغير في قيمة الأجر الحقيقي.

3- اختلال التوازن الاقتصادي الكلي.

في المدى القصير التوازن الكلي بين العرض و الطلب **PIB réel** **DG-OGCT** يمكن أن يحدث خارج

الناتج الداخلي الخام للعمالة الكاملة و هذا ما يعني أن معدل البطالة الحالي (الحقيقي) أكبر من معدل البطالة

الطبيعي **NAIRU** .

(Non accelerating rate of inflation unemployment)

السؤال المطروح و هو هل يمكن لنا الوصول إلى وصفة بسيطة التي تقود الاقتصاد إلى توازن مقنع فيما يخص أهداف الاقتصاد

الكلي؟ و بمفهوم آخر هل يوجد وسيلة من أجل إصلاح بسرعة النتائج السلبية للتوقف الاقتصادي بمعنى للانخفاض النشاط

الاقتصادي و الذي ينجر عنه البطالة؟

1- التضخم والبطالة، التضخم أو البطالة:

1-1- منحنى PHILLIPS:

في 1958 الاقتصادي النيوزلندي و المسمى **PHILLIPS** . يقوم بنشر نتائج الدراسة الميدانية التي تواجه تطورات المدى

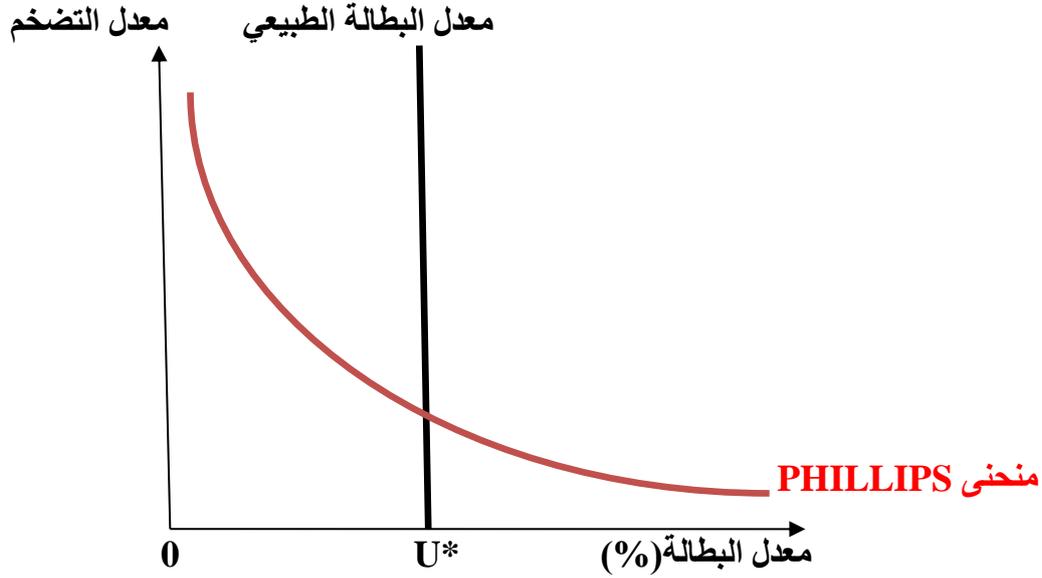
الطويل لمعدل البطالة مع تلك تطور معدل الأجور الاسمية لبريطاني العظمى . و أثبتت الدراسة بوجود علاقة بين البطالة و

معدل نمو الأجور الاسمية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي السياسة الاقتصادية الظرفية (الدورية) تتواجد أمام وضعيتين إما

قبول البطالة مع انعدام التضخم أو العكس و من خلال منحنى **PHILLIPS** تتضح العلاقة الميدانية السلبية مابين معدل

البطالة و التضخم أو معدل نمو الأجور الاسمية.

3-1-منحنى PHILLIPS.

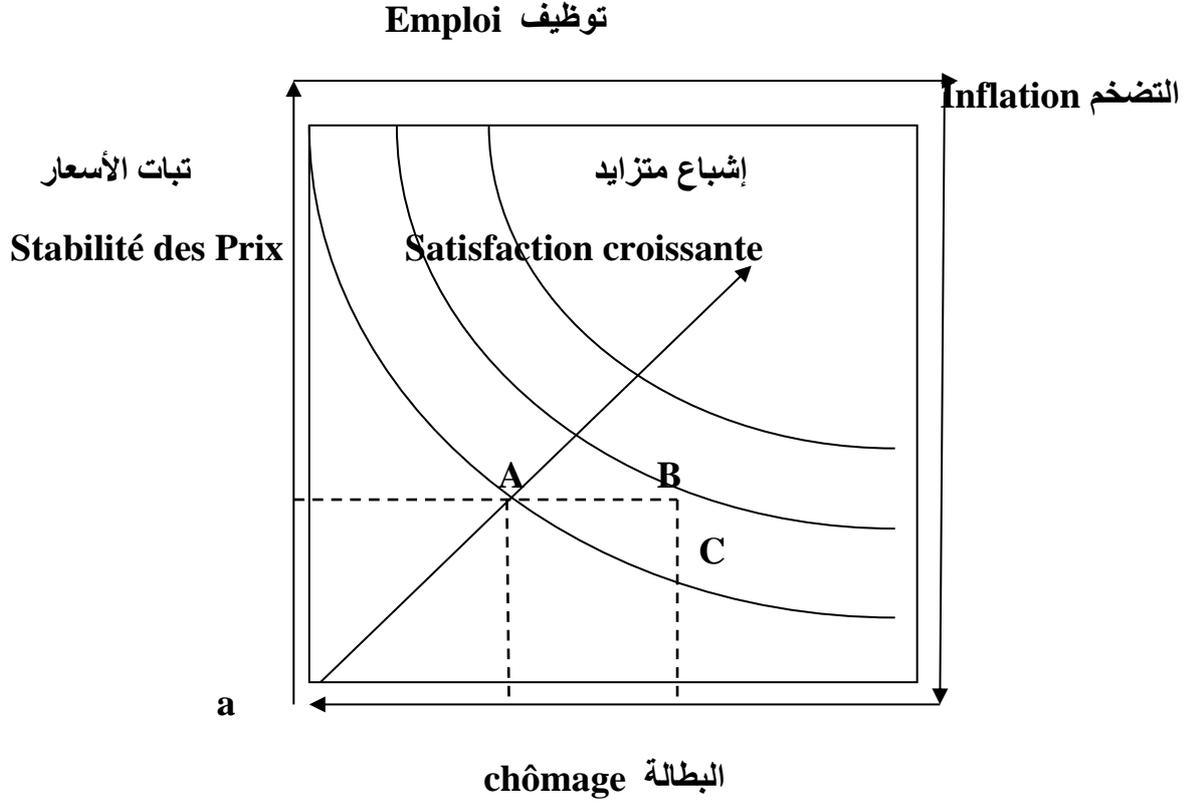


من خلال المنحنى يمكن تحديد معدل التضخم π انطلاقاً من معدل البطالة U و من خلال المنحنى يتضح أن طريقة معالجة اختلال التوازن في سوق العمل يمكن لها أن تقود إلى التضخم.

من خلال المنحنى نقوم أولاً وضع و شرح العلاقة بين العرض الكلي و معدل التضخم. أي بين معدل التضخم المتوقع و معدل البطالة. و لأجل ذلك نأخذ العلاقة بين المستوى العام للأسعار المتوقعة و معدل البطالة، فالسلطات العمومية و من أجل تفادي الأزمات يكون لها تفضيل في كيفية القضاء على البطالة و هذا مع وجود التضخم.

فالسلطات العمومية تعتمد مبدأ فرضية أن تطويل التوظيف يخفض من البطالة. و هذا لا يكون صحيح إلا إذا حدث التوازن بين التدفقات الداخلية و الخارجية من سوق العمل. فيمكن للتوظيف أن يرتفع مع ارتفاع في نفس الوقت في معدل البطالة و هذا إذا ارتفعت نسبة الدخول إلى سوق العمل.

3-2- منحنى الاشباع المتزايد لدى السلطات العمومية.



Source : L. Fontagné, « Macro économie », édition Vubert gestion, Mars, 1991, Paris, P176.

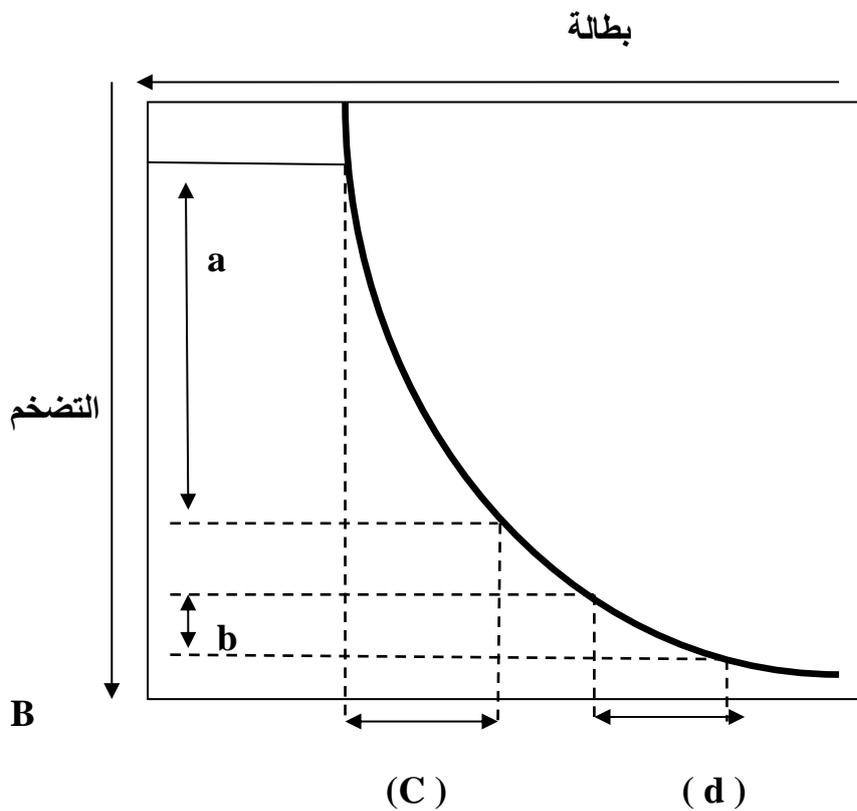
الانتقال من النقطة A إلى النقطة B يحسن رضا السلطات العمومية بما أن انخفاض البطالة يكون بمعدل تضخم ثابت أما الانتقال من B إلى C يخفض من درجة رضا السلطات العمومية، بما أن تضخم هو غير معوض بارتفاع نسبة التوظيف. أما الانتقال من النقطة A إلى النقطة C لا يغير من درجة الرضا و هذا لأن تطور التوظيف لم يستمر أو استمر مع تطور في معدل التضخم.

و من هنا نلاحظ أن الزيادة في التضخم التي تعتمد عليها السلطات العمومية من أجل التخفيض في قيمة معطاة لمعدل البطالة ليست ثابتة، أي كلما ارتفع معدل البطالة كلما السلطات العمومية تقبل بالتضخمية بثبوت الأسعار. و عكسيا كلما التضخم ارتفع السلطات العمومية تقبل بانخفاض في التوظيف و هذا من أجل التخفيض من حركة ارتفاع الأسعار.

نلاحظ من خلال المنحنى أن $(d) = (C)$ و $(b) < (a)$ و هذا يعني أن السلطات العمومية أكثر حساسية تجاه التضخم و هذا عندما نسبة التوظيف تكون منخفضة جدا.

أما عكسيا السلطات العمومية هي أكثر حساسية عندما ترى أن التضخم في ارتفاع مستمر و لأجل ذلك تقبل في انخفاض معدل التوظيف من أجل الحفاظ على ثبات الأسعار.

3-3- منحنى علاقة البطالة بالتضخم.

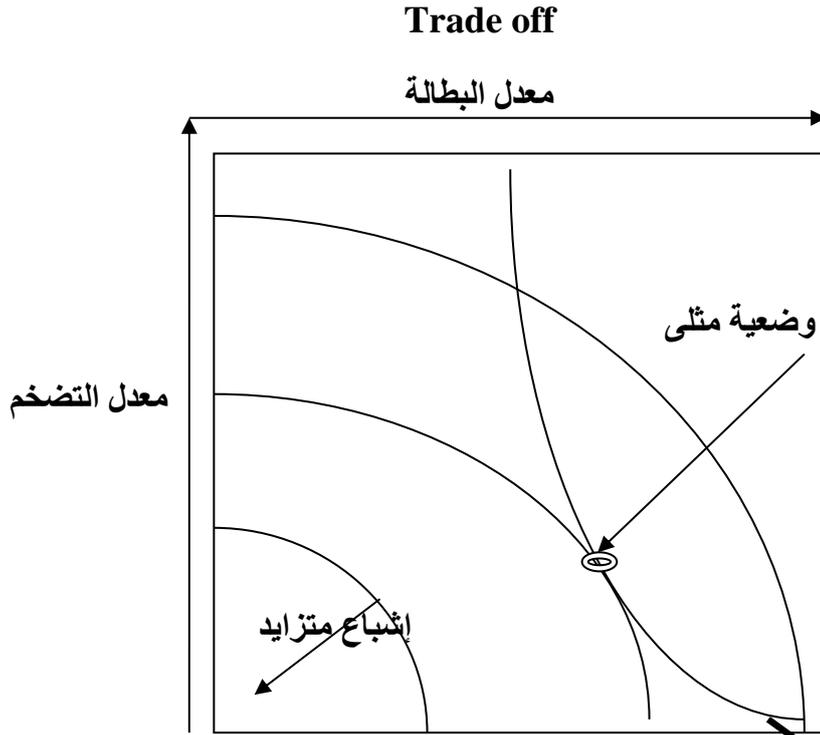


Source : OPC, P177.

منحنى PHILLIPS يضع العلاقة بين التضخم و البطالة، و التي يجب على السلطات العمومية أن يعتبروها معطيات و يمكن أن نضعها في شكل أفضليات السلطات العمومية، و هذا يسمح بتحديد أهداف السياسة الاقتصادية و الذي يتم اعتمادها و متابعتها من طرف السلطات العمومية. و هذا الهدف يمكن تعريفه على أنه الزوج (معدل البطالة ، معدل

التضخم (الأمثل. و لا أي مجموعة للمشكلتين يمكن أن تضمن رضا أكبر. بحيث السلطات العمومية قامت بإيجاد الوضعية المثلى و ذلك عن طريق اعتماد مبدأ التنازل عن ميزة مقابل الحصول على أخرى.

3-4- منحنى التنازل على ميزة من أجل الحصول على أخرى.



Source : OPC, P177.45

1-2- معدل البطالة الطبيعي:

هذا التفاؤل متبوع باحتمال تحقيقه يقود السلطات العمومية إلى قبول نوع من التضخم من أجل فتح مناصب عمل. و هذه النظرية ما كانت إلا نتيجة لأعمال الاقتصادي Milton Friedman فهو يقول أن السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى

تخفيض البطالة تقود حتما إلى ارتفاع التضخم و هذا ما يسمى بالتوقعات التضخمية les anticipations

.inflationnistes

التضخم يتم إدماجه إلى مشاريع الأعوان الاقتصادية و خاصة إلى طلب استدراك الأجور، ومنحنى **PHILLIPS** ينتقل نحو اليمين و هذا لأن التضخم مرتقب. إذ نجد معدل البطالة عند الانطلاق في الدراسة مصحوب بمعدل التضخم النهائي أكثر ارتفاعا. و لا يمكن للاقتصاد أن يبتعد عن معدل البطالة دون الرفع في التضخم و هذا انطلاقا من التوقعات التضخمية، ويتعلق الأمر بمعدل البطالة الطبيعي و نتحدث أيضا في هذا الموضوع على **NAIRU** عدم تسارع معدل التضخم و ندرة في العمل.

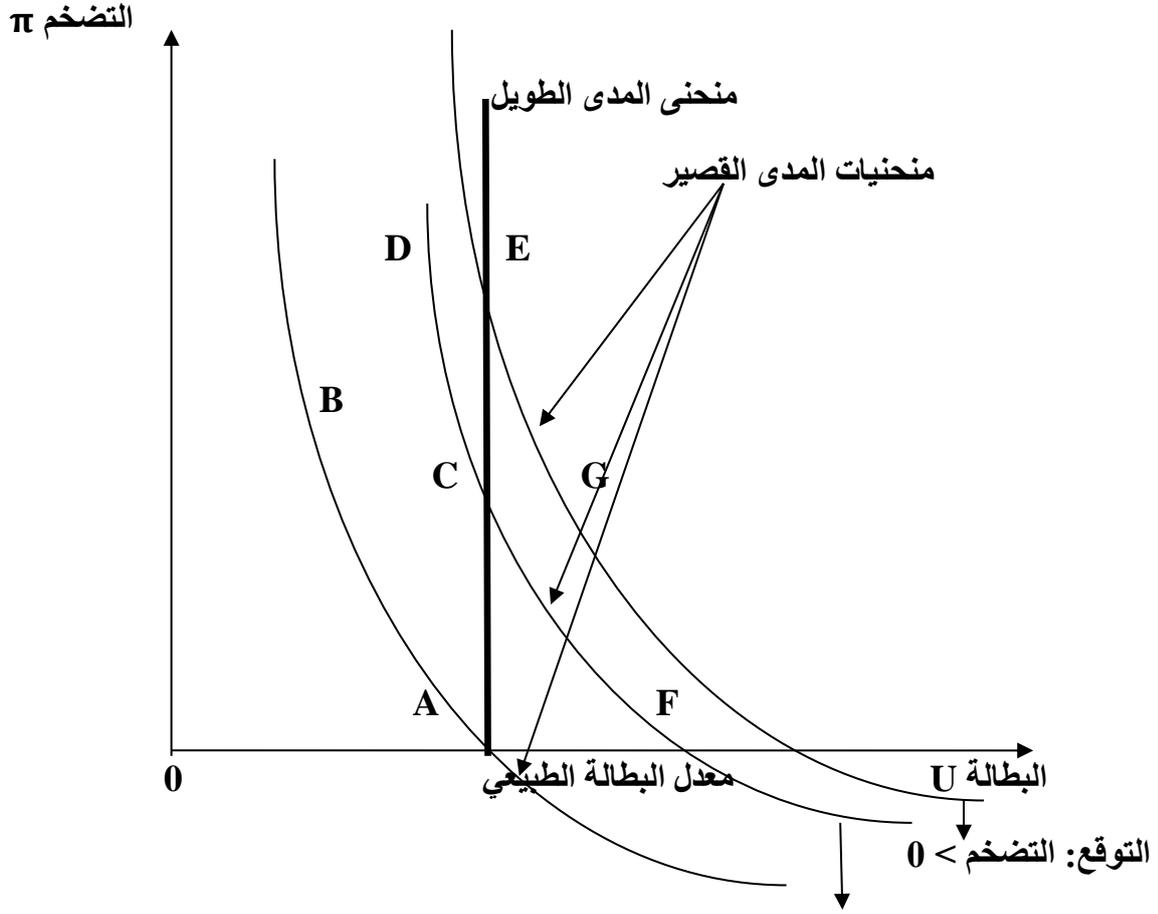
هذا الانخفاض هو صحيح على مستوى التحليل و تلقى كل قواه في السنوات التي اتبعته عندما الكثافات التضخمية ارتفعت دون أن السلطات العمومية أن تساهم في تقليص البطالة. و لكن بالعكس التضخم كان مصحوب بالبطالة.

التسلسل في المدى الطويل يقوم بإنشاء مستقيم لمنحنى **PHILLIPS** في المدى الطويل عمودي.

و هذا عن طريق الانتقال المستمر في منحنيات المدى القصير و التي توافق حركة التضخم أكثر ارتفاع، ومن أجل تفادي الأزمات السلطات ترفض تخفيض البطالة التي تقود إلى التضخم. هذا المنحنى العمودي بين التضخم و البطالة هو منحنى

PHILLIPS المستنتج من التوقعات.

3-5- منحنى التوازن الآني و الانتقالات في المدى القصير.



توقعات تبات الأسعار

عند النقطة **A** توقعات التضخم هي معدومة $\pi = 0$ وكذلك التضخم يساوي الصفر. و عند النقطة **C** توقعات التضخم هي ايجابية وكذلك التضخم. ومعدل البطالة الطبيعي هو معدل البطالة الذي من أجله التضخم المتوقع يساوي التضخم المحقق، و بالمقابل الإرادة في تخفيض البطالة تحت المعدل الطبيعي ترفع من توقعات التضخمية و عندها نتقل من **A** إلى **B**.

و إذا رجعنا إلى النقطة **C** و لكن مع مستوى التضخم الذي لا يمكن له أن ينخفض إلا إذا تم تكسير التوقعات التضخمية. و هذا يقود إلى تكلفة البطالة المؤقتة أكثر ارتفاعا و هذا لأنه يجب الرجوع مؤقتا إلى النقطة **F** من أجل الحصول على توقعات

تضخمية معدومة. OPC179

و لكن تكلفة البطالة التي كانت ظرفية يمكن أن تكون نهائية، لأن في وقت قبول البطالة يمكن ظهور فئات عمالية جديدة و هذا ما يؤدي بارتفاع معدل الطبيعي للبطالة.

الرفع عن طريق التوقعات التضخمية ليس هو الحدث الوحيد للسياسات الاقتصادية الظرفية المعتمدة من طرف السلطات و لكن حتى الأزمات البترولية ساهمت في ذلك.

2-1- صدمات العرض و صدمات الطلب:

التوازن الاقتصادي الكلي يمثل الوضعية التي من خلالها أي قوة اقتصادية لا تدفعه بالتغير إلا صدمة خارجية أي صدمة قادمة من الخارج النموذج المعروض و يمكن لطلب أو العرض أن يتأثر من هذه الصدمة.

2-1- صدمات الطلب:

هناك نوعين من صدمات الطلب التي يجب التحدث عنها: من جهة تلك الصدمات التي تتعلق بالسياسات الدفع و من جهة أخرى تلك المتعلقة بصدمة البترولية. و هناك من يدرس هذه الأخيرة على أنها تمثل صدمة العرض و لكن هي تمثل الصدمتين في آن واحد. فارتفاع أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على الطلب، فالصدمتين البتروليتين يمكن تحليلها على أنها تحول قوى القدرات الشرائية على المستوى الدولي.

فالاقتطاعات البترولية أثرت سلبا على الطلب الداخلي للدول الصناعية، فالضغوطات من أجل توزيع القيمة المضافة تم تعبئتهم حسب الدول إما على الأسر أو على المؤسسات، أي الاستهلاك النهائي أو الاستثمارات.

يجب الإشارة إلى أنه الصدمات البترولية أدت إلى تحويل القدرة الشرائية من الدول المستوردة نحو الدول المصدرة للبترول. و لهذا السبب تم تعويض الطلب الداخلي بالطلب الخارجي. الوضعية الأحسن و هي أن الصدمات تم تحميلها على الأسر و ليس على المؤسسات (الحفاظ على مناصب العمل و تعويض الطلب الداخلي بالطلب الخارجي).

الوضعية السيئة و هي تحميل أكثر الصدمات على المؤسسات و هذا ما يؤدي إلى استمرارية صدمات الطلب، ومن أجل تفادي هذه الأزمات الخاصة بالطلب تقوم الدولة باعتماد سياسات تقوم بدعم الطلب إما عن طريق التخفيض من الضرائب من أجل دعم الاستهلاك أو تخفيض من معدلات الفائدة للدعم الاستثمار.

2-2- صدمات العرض:

صدّات العرض يمكن إدماجها إلى التوازن الاقتصادي الكلي و نستعمل المنحنى التالي:

P مستوى العام للأسعار.

Q الناتج الوطني الحقيقي.

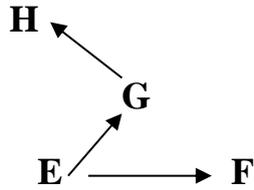
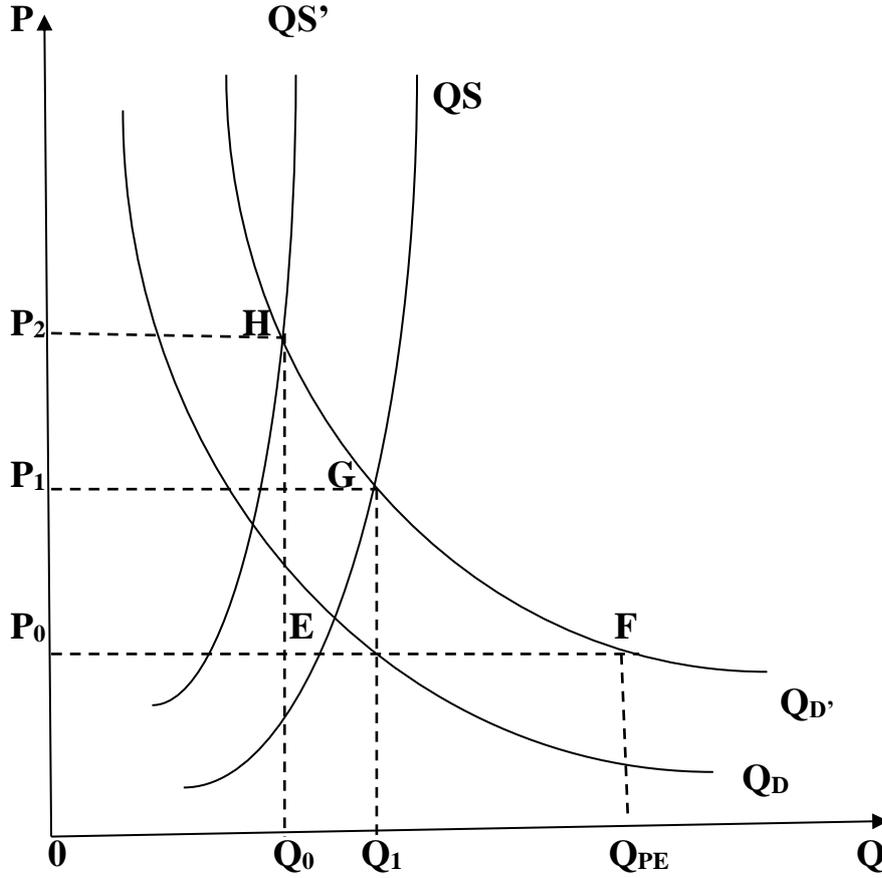
Q_D الطلب الكلي الابتدائي.

Q_D' الطلب الكلي بعد زيادة السيولة.

Q_S العرض الأولي.

Q_S' العرض الكلي بعد تسوية التوقعات التضخمية.

6-3- منحنى صدمات العرض و الطلب.



صدمة العرض هي الحادثة التي تؤدي بانتقال منحنى العرض طبعاً في المدى القصير. و هناك عنصرين أساسيين يمكن لهم أن يؤثروا في العرض في المدى القصير و هما التوقعات التضخمية و تغيرات تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات.

✓ دور التوقعات التضخمية: التضخم يدعم التضخم و الأعوان الاقتصادية لها دور مركزي. لنفترض أن الدولة ما

تكاليف الصدمات يتم تحميلها على المؤسسات و الدولة من أجل دفع الاستثمار تقوم بدعمه من أجل مجابهة

المنافسة الدولية و يمكن تحفيز الاستثمار عن طريق تسوية و تحسين الشروط العامة من أجل رفع المردودية. كما يمكن

تحفيزه عن طريق الرفع من الطلب الكلي و يبقى عنصر آخر لدعم الاستثمار و هو تسوية ربحية *profitabilité*

و هذا بخفض معدلات الفائدة مما يجعل الاستثمار الإنتاج أكثر مردودية من التوظيف المالية. و هذا عن طريق سياسة نقدية غير قوية و هي أن تضع كتلة نقدية زائدة مما تسهل من تخفيض معدلات الفائدة. و هنا يكون خلق اسمي للنقود.

نعتبر P_0 مستوى القديم لأسعار التوازن، وضع نقود أو سيولة إضافية من أجل الوصول إلى العمالة الكاملة عند النقطة F و هذا إذا ارتفع العرض دون التأثير على الأسعار. إذا نصل إلى دخل العمالة الكاملة Q_{PE} من أجل مستوى عام للأسعار نفسه P_0 .

الرفع من الكميات المعروضة دون التأثير في الأسعار لا يمكن الحصول عليه إلا إذا تواجدت طاقات إنتاجية غير موظفة أي من أجل دخل وطني أصغر من دخل العمالة الكاملة (أي التواجد في وضعية انكماشية). عند مستوى العمالة الكاملة زيادة العرض هو مستحيل في المدى القصير و يترجم مباشرة بالزيادة في الأسعار. و التوازن ينتقل من النقطة E إلى النقطة G الإنتاج يرتفع و الأسعار بدورها ترتفع و الارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد القدرة الشرائية للأفراد في المدى القصير.

و كنتيجة لذلك الأجراء يطالبون بتدريك أجورهم الحقيقية و من تم تكاليف الإنتاج ترتفع و الانتقال من Q_0 إلى Q_1 كان ظريفي و سوف تعود إلى المستوى الأول Q_0 و لكن خلال هذه الفترة مع ارتفاع أكثر في المستوى العام الأسعار $P_2 > P_1 > P_0$ بحيث و نتقل من تم عند التوازن في النقطة H .

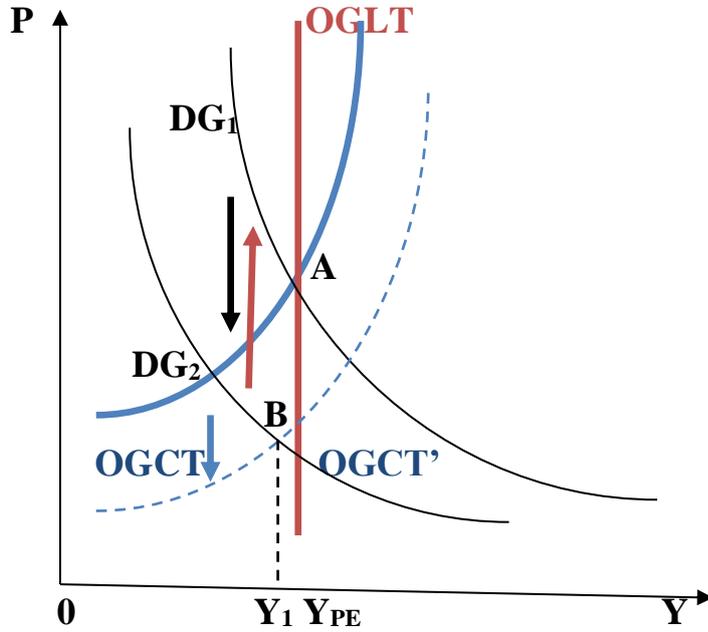
3-اختلال التوازن:

3-1-الحالة الأولى:

انطلاقا و نتيجة للحدث الخارجي الأعوان الاقتصادية تصبح تشاؤمية للمستقبل و المستهلكين يقلصون من استهلاك، المؤسسات بدورها تقلص من استثماراتها و هذا ما لديه كنتيجة انتقال منحني الطلب الكلي نحو الأسفل

(DG_2 DG_1). (السهم الأسود: أثر ابتدائي، السهم الأزرق: التسوية الآلية للأسواق، السهم الأحمر: السياسة الاقتصادية).

3-7- منحنى اختلال التوازن الكلي.



الوضعية هي واضحة، الاقتصاد الذي افترضناه في توازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد عند اختلال التوازن للعمالة الغير كاملة (النقطة **B** و $Y^* > Y_1$).

بالنسبة للكلاسيك مرونة الأسعار و الأجور لها بالاعتدال بالانخفاض و دالة العرض في المدى القصير تنتقل نحو اليمين أي عند **OGCT'** عند مستوى عام للأسعار أكثر انخفاض و هذا ما يسمى الانكماش *déflation*.

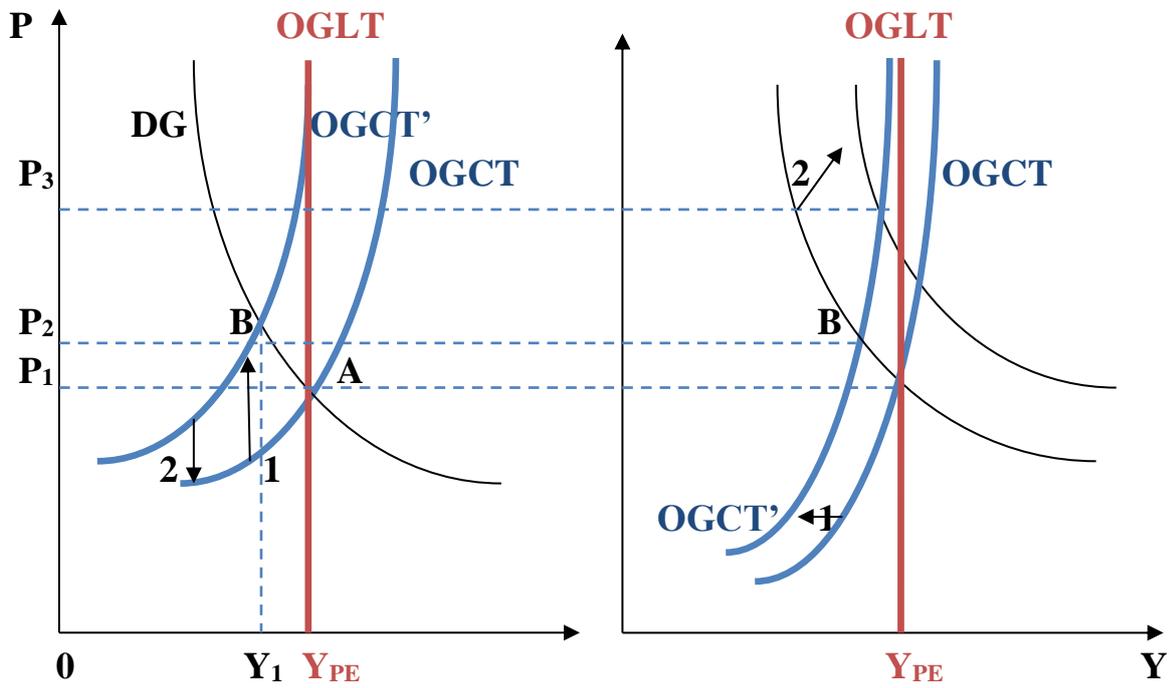
بالنسبة للكينزيين عدم مرونة الأسعار و الأجور يعيق من الاعتدال و يمكن للاقتصاد أن يتواجد عند النقطة **B** لمدة أطول و نتواجد في توازن العمالة الغير كاملة، بالنسبة لهم التغير في الطلب الكلي وحده كافي للعودة للوضعية الأولى.

فيجب على الدولة أن تتفاعل بسياساتها الاقتصادية المناسبة بما أن الطلب الكلي يتكون أيضا من طلب السلطات العمومية **G** و كل ارتفاع في النفقات العمومية يقلص من الانحراف الموجود بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الناتج الداخلي الخام للعمالة الكاملة.

3-2-الحالة الثانية:

تتلقى المؤسسات ارتفاع في تكاليف الإنتاج انطلاقا من ارتفاع في أسعار المواد الأولية و هذا يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي في المدى القصير.

3-8-منحنى اختلال التوازن الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية الأساسية.



الاقتصاد المفترض في توازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد في توازن العمالة الغير كاملة عند النقطة **B** و لكن مع

تواجد بطالة $PIB_{réel} < PIB_{PE}$ و التضخم $P_2 < P_1$ و الذي نترجمه بمفهوم الإيقاف التضخمي

Stagflation أو الركود التضخمي.

بالنسبة للكلاسيك أو كينز الإصلاحات هي نفسها.

الكلاسيك (المنحنى على اليسار) العودة من **OGCT'** إلى **OGCT** يقود التوازن إلى النقطة **A**، بالعكس الكنزيون المنحنى على اليمين ارتفاع **DG** هو الذي يحل مشكلة البطالة و لكن ليس التضخم **P₃** و هذين المنحنيين يوافقن بشكل كبير الأزمتين الاقتصاديتين للقرن 20 الخاصة بسنتي 1930 و 1970 .

4-المشاكل النقدية والمالية الدولية.

الأزمات المالية تحدث بطريقة منتظمة و مستمرة و باتت في تسارع ابتداء من سنوات الثمانينات(1980)، و كانت مشتركة في القرن 19. كما يؤكد تاريخ بورصة القيم(Bourse des valeurs) و في جوهرها كانت مرتبطة باقتصاد السوق و في سنوات 70 حضرنا ظهور الأزمات البنكية و خاصة الأزمات المزدوجة (البنكية و الصرف) و كانت شبه غائبة بين 1945 و 1971.

1- مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة المالية حاليا نعتبرها كنتيجة لعدم استقرار الدائم للنظام الرأسمالي و تحت تأثير تكتيف تنظيم الأسواق التي نسميها بالخطأ تنظيم الأسواق المالية، و يمكن تحديد عدة أنواع من آليات الأزمات المالية. فالأزمة المالية نجد مصدرها ناتج عن ظهور نوع من أنواع الخطر المسير من طرف أعوان السوق:

- خطر السوق: و هو مرتبط بتغيرات أسعار الفائدة أو الآجال COURS الأصول (خطر معدل الفائدة، خطر التبادل).

- خطر القرض: و هو مرتبط بمصدقية المقابل ليكن للبدل كله.

- خطر مرتبط بسيرورة السوق أو إمكانية أو عدم إعادة بيع الأصول(خطر السيولة).

هذه الأخطار ليست استثنائية و لكن تعتبر أساس الأسواق المالية و عندما ينتج هذا الخطر عدة ظواهر الناتجة عن الأزمات المالية يمكن حدوثها كما يمكن أن تكون في آن واحد كما:

تضييق القروض resserrement des crédits ن الهروب نحو النوعية، التسارع نحو السيولة، الأزمة النقدية، أزمة السيولة.

كما نجد أيضا الأزمة النظامية أو التجميعية systémique :

سميت بالنظامية لأن حدوثها يؤدي بصفة مرتبطة و أنية لحدوث مجموعة من الأزمات المتتالية، و هذا النوع من الأزمات يوافق الأثر الذي من خلاله المشاكل المالية لهيئة مالية ما (البنك، صندوق التمويل بالضمان....) توزع و تؤثر في و على باقي الهيئات و تضع استقرار النظام المالي تحت المحك أي في خطر.

أزمة الرهن العقاري crise de surprime: ظهرت أزمت الرهن العقاري في السادس الثاني من سنة 2006 مع انهيار القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، أين كان أغلبية المقترضين غير قادرين على دفع أقساطهم.

و باتت الأزمة مفتوحة عندما تم عرض هذه الضمانات في المزاد العلني و لم تجد لها متصرف و محاسبيا بات من المستحيلات منح قيمة لهذه الأوراق التي قيمتها أصبحت تساوي الصفر، و أدت إلى ظهور أزمت السيولة لدى مالكي هذه الأوراق.

المرحلة الثانية من الأزمة المالية ظهرت خلال 14 سبتمبر 2008 عندما كانت عدة هيئات مالية أمريكية تواجهت في حالة التوقف عن الدفع مما جعل هذه الأزمة تطول أيضا كل البنوك التي لها علاقة مع الهيئات المالية الأمريكية.

2-أصول الأزمة المالية:

2-1- الأسباب الدورية: Raisons conjoncturelles

الأزمة المالية التي تبتدئ من سنة 2007 تأتي من السياسة النقدية الأمريكية الأكثر تدخلا خلال سنوات 2000 و من خلال تجديرات مالية سيئة التحكم، و كان للمسؤولين السياسيون دورا هاما في تحفيز هذه الأزمات عن طريق السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الشخصيات المتواجدة في المجال المالي.

عندما الركود الاقتصادي كان متبوع بما يسمى فقاعة الانترنت bulle internet بين 2000 و 2001 ، بنك الاحتياط الفدرالي FED خفض من معدل المدير إلى 1% ثم قام بالاحتفاظ بمستوى منخفض جدا، و نتج عنه خلق النقود مرتفع جدا و تفاقم الوضع في الأسواق العقارية و أسواق المواد الأولية.

و في سنة 2006 بنك الاحتياط الفدرالي رفع من معدله المدير من 1% إلى 5% من أجل تخفيض التضخم الجامح. و ارتفاع هذا الأخير أثر على السوق العقاري مما رفع من قيمة التعويضات الشهرية للقروض العقارية، و أكثر من 3 ملايين من المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية أجبروا أصحابها على المغادرة و هذا لعدم قدرتهم على الدفع. مما رفع من عرض العقارات في سوق العقار و من تم انخفاض قيمة هذه الأخيرة و الهيئات المالية لم تتمكن من استرجاع إلا قيمة صغيرة من القيمة الكلية الممنوحة للقروض العقارية.

2-2- أسباب هيكلية: Raisons structurelles

من جهة أخرى السنوات التي سبقت سنوات الأزمات عرفت عدة إبداعات مالية innovation financière و التي وجدت منافذ في السوق بقيمة 680000 مليار دولار. هذه الإبداعات سعت إلى تقليص المخاطر و أخذت شكل منتج مستمرين شكلين منها كان مصدر الأزمات المالية، المنتجات المرتبطة بالقروض العقاري و المنتجات التأمين ضد الأخطار لهذه العقارات.

بالموازاة ارتفاع الفوائد و انخفاض القدرة الشرائية للأجور أدى إلى اختلال التوازن بين العرض و الطلب و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث القرض العقارية حفزت جزء من المجتمع إلى الاستهلاك أكثر من إمكانياته.

3- أزمة القطاع المالي: Crise du secteur financier

3-1- أزمة السيولة البنكية: Crise de liquidité bancaire

الشكوك في الالتزامات المباشرة و الغير المباشرة للهيئات المالية فيما يخص القروض بالخطر و لكن أيضا الخوف من تناقل العام للنشاطات البنكية فيما يتعلق بالتمويل و الاستثمار الأكثر مردودية و مصدر للنمو خلال السنوات السابقة، و التي انتهت بأزمة ثقة بين البنوك. أين تم اللجوء إلى السوق ما بين البنوك. و بحكم استعمال كل الفائض المتواجد في السوق ما بين البنوك أدى إلى الرفع من معدل هذا السوق.

أزمة السيولة لدى البنوك التجارية دفعت بالبنوك المركزية (BCE) و بنك الاحتياط الفدرالي (FED) الأمريكي إلى وضع سيولة إضافية في سوق ما بين البنوك من أجل السماح للهيئات المالية من إعادة تمويل نشاطاتها و تفادي ظهور أزمة نظامية (أزمة النظام المالي).

التدخل الأول كان في 09 أوت 2007 عندما البنك المركزي للاتحاد الأوربي BCE قام بوضع

8، 94 مليار أورو في النظام المالي الأوربي من أجل الرفع من السيولة التي نقصت في السوق. و كان يتعلق الأمر بأكبر قيمة وضعت من السيولة في يوم واحد من طرف BCE البنك المركزي الأوربي.

و كذلك البنك الفدرالي الأمريكي قام بوضع في 11 سبتمبر 2001 ما يزيد عن 24 مليار دولار في نظامه المالي.

فالبنوك يقومون بتمويل أنفسهم بطريقة التقليدية في السوق النقدي ما بين البنوك، لأجل ثلاثة أشهر. معدل الفائدة الذي تقتضيه بين البنوك فيما بينها هو بشكل عادي مرتفع ب 15 إلى 20 نقطة للمعدل المدير، الذي يمنحه البنك المركزي (أو يشترطه) و الذي يعتبر معدل بدون خطر، و الفرق بين المعدل الذي تقتضيه بين البنوك و المعدل المدير يسمى بمنحة الخطر و يحسب بمؤشر TED بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

و انطلاقا من أزمة الثقة في شهر أوت 2007 معدل ما بين البنوك في الإتحاد الأوربي ارتفع كثيرا ليصل إلى 4.95% في ديسمبر 2007 و معدل المدير كان 4%، وتواجد البنوك في وضعية حرجة جعلها تقتضيه بمعدلات أكثر ارتفاعا، و هذا من أجل تمويل قروض بمعدلات أقل و أزمة السيولة دعمت بتشتت في المعلومات ما بين البنوك و التي هي مجبرة إلى الاقتراض فيما بينها.

3-2- أزمة ملاءة البنوك: crise de solvabilité

على لسان رئيس البنك الانجليزي تم شرح في 17 مارس 2008 أن البنوك لا تتوفر على موارد كافية في صناديقها للإجابة على حاجيات مؤتمنيها في المدى الطويل، المحدودية الموجودة بين أزمة الملاءة و أزمة السيولة هي صعبة التحكم فيها.

4- نتائج الأزمة المالية: Les conséquences de la crise financière

4-1- نتائج على الحسابات البنكية:

البنوك الأسترالية و الأمريكية و البريطانية و الألمانية كانت من بين أولى البنوك مساسا و التي كانت تمتلك أصول للتداول و الخاصة بأصول القطاع العقاري، و هذا من أجل تغطية الأصول المقترضة من البنوك. و تضاعفت البنوك ووجدت أمام وضعيات الإفلاس مما أدى في ظرف ثلاثة أيام من سحب ما قيمة 12% من المبالغ المودعة. و نتج أيضا انخفاض قيمة الأصول الناتج عن القروض العقارية. انخفاض نشاط بنوك الأعمال و سوق الأموال و الذي كان محرك الأرباح في السنوات السابقة.

4-2- صعوبات و إفلاس الهيئات المالية:

أ- في الولايات المتحدة الأمريكية:

في 16 مارس 2008 Bear sterms في حافة الإفلاس و تدعم من طرف البنك الفدرالي ب 12 مليار دولار، هيئتين للتمويل بالضمان و التي كانت تؤمن أكثر من 40% من القروض العقارية و وضعت تحت سلطة الخزينة العمومية و أصبحت

هيئة عمومية (Fanny Mae et Freddie Mac)، في 15 سبتمبر 2008 بنك الاستثمار يعلن

إفلاسه Lehmann Brother.

ب- في أوروبا:

في جويلية 2007 البنك الألماني الصناعي يتواجد في صعوبات.

في سبتمبر 2007 القرض السويسري يتأثر بأزمة السوق الضمان الأمريكي.

في 18 فيفري 2008 البنك البريطاني المتخصص في القروض العقارية تم تحويله إلى بنك عمومي.

4-3-العقوبات:

منذ الأزمة المالية عدة مخالفات و تسويات بالتراضي طلبت من البنوك الكبرى الأمريكية و الأوروبية، و تعتبر بنوك شمال أمريكا الأكثر مساسا بالمخالفات و خاصة خلال الفترة مابين 2012 و 2014 ، اما فيما يخص البنوك الأوروبية فقد تقاسمت المخالفات فيما بينها.

4-4-النتائج على الأسواق المالية الدولية:

الأسواق المالية خضعت إلى أول أزمة ثقة في فيفري و مارس 2007. قبل أن تعاود في بداية الصيف ووصلت إلى ذروتها السنوية في منتصف جويلية. ليسقط النظام المالي الدولي في 18 جويلية، لتزيد حركة الأزمات في 9 أوت 2007 مع الإعلان عن تجميد ثلاثة صناديق نقدية حيوية BNP باريباس.

و في أوت 2007 تم تجميد عدة صناديق استثمار و في فيفري 2008 Axa Investment تلغي ثلاثة صناديق الاستثمار من شبكتها. ليزيد تطور الأزمة المالية مع خريف 2008 ، بحيث الأسبوع من 6 إلى 10 أكتوبر 2008 يعتبر أسوأ أسابيع التي عرفتها البورصات المالية.

كما أن الأزمة لها تأثيرات على باقي الأسواق كسوق المواد الأولية. لأن الأزمة المالية أدت إلى ظهور أزمة سيولة مما أجبر الأعوان إلى المغادرة أسواق الطاقة و خلال الفترة خريف 2008 ارتفعت بقوة الأزمة المالية بحيث انخفضت أسواق البورصة بقوة.

5- إصلاحات القطاع المالي و التشريعات الجديدة:

التهديد بإفلاس النظام البنكي الذي يمول الاقتصاد، دفع بالسلطات العمومية لعدة دول إلى التدخل عن طريق ثلاثة أساليب أساسية:

- فكرة تجميع الأصول الخطيرة، خلال الأزمة تم سحب ما تم وضعه في صناديق الادخار الأمريكية في سنوات الثمانينات(1980).
 - ضمانات الدولة للقروض المستعملة في تمويل ميزانيات البنوك. و هي تمثل الإجابة إلى سيولة الأسواق ما بين البنوك لإعادة التمويل.
 - إعادة رأسملة بنوك الدولة من أجل مواجهة عدم القدرة على الدفع.
- هذه المساهمات ترجمت كتنقية مساهمات الدول من أجل دعم النظام المالي بعد ثلاثين(30) سنة من الركود دور الدولة في هذا القطاع. و العوض اعتبر هذه المساهمات كالعودة إلى الفكر الكينزي.
- انتفاضات الفكر الرأسمالي في إطار الأزمة المالية يركز أساسا على:
- غياب تنظيم السوق المفتاح للأزمة و خاصة فيما تعلق بسوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - خلق و تشابك و تعقد نمو بعض النشاطات المالية، و هذا الفكر الرأسمالي يرى أن الأزمة المالية كانت نتيجة لتدخل الدولة بسياستها النقدية التوسعية خلال 2002-2006 من طرف السلطات النقدية الأمريكية. و كذلك بالنسبة لرأسماليون النظام المالي الدولي لم يحترم أهم مبادئ الفكر الرأسمالي.

5-1- اختبار المقاومة و التنظيمات الجديدة: Test de résistances et nouvelle régularités

في بداية شهر ماي، نتائج اختبار المقاومة للأزمة و الذي تضمن وضعية البنوك الأمريكية و قدرتها على مواجهة هذه الدورة من الأزمة. أظهرت أنها بحاجة إلى 74.6 مليار دولار. و هذا ما أدى إلى إعادة المواجهة بين البنوك دون اللجوء إلى الدولة من أجل إعادة التمويل فيما بينها، مما دفع من رئيس البنك الفدرالي من إعادة تنظيم السوق خوفا من تأزم المرحلة أكثر فأكثر.

و في أوروبا رئيس بنك فرنسا أراد أن يتم خضوع البنوك الأوروبية إلى اختبار المقاومة و هذا لأنه كان يتحدى الأرقام المعطاة من طرف صندوق النقد الدولي FMI التي كانت ب 600 مليار دولار. و هذا الاختبار يسمح من توضيح الصورة للبنوك المركزية الأوروبية. و في جوان 2009 دعا ثمانية اقتصاديين فرنسيين و ألمان إلى وضع تقرير حقيقي عن وضعية النظام البنكي الأوروبي.

5-2- الآثار الجانبية على باقي القطاعات الاقتصادية:

أثرت الأزمة المالية عن طريق تراجع نفسية الأسر و رؤساء المؤسسات، من الصعوبات التي تواجهها البنوك هي مضاعفة شروط القرض. هذه المؤشرات تؤثر في استهلاك الأفراد و على استثمار المؤسسات و ينتج عنها انخفاض قوي في النمو. أزمة الاقتصادية لسنة 2008 و التي أدى عليها مؤشرات أخرى عدا المذكورة أعلاه، باتت بالركود في الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من ديسمبر 2007، و من تم أدت إلى انخفاض مهم في التجارة العالمية في نهاية 2008 و بداية 2009. و من أجل التخفيض من نتائج هذه الأزمة، احتياطات البنك الفدرالي خفضت إلى معدلات المديرية. بالإضافة إلى مخططات الدفع الاقتصادي تم اتخاذها ما بين نوفمبر و ديسمبر 2008.

في شيلي و الأرجنتين عن طريق إصلاح نظام التقاعد بحيث خلال الأزمة المالية تأثر صندوق التقاعد كثيرا في هذه الدول.

و في المنطقة الأوروبية من ايرلندا و ايطاليا و اسبانيا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة الإيقاف

récession بحيث نتج عن الأزمة المالية وجود فرقة و تفاوت في المجتمعات.

5-3-الوضعية في 2010:

أ-الخوف من فقاعات جديدة:

السيولة التي تم حقنها من طرف البنوك المركزية من أجل تفادي الأزمة جزء منها تم تحويله إلى الاقتصاد الحقيقي و كذلك إلى المضاربة و هذا ما أدى إلى ظهور فقاعات التي سوف تنفجر في البورصة، قروض الدولة (أذونات الخزينة) ، بورصة السكر...

ب-العلاوات و الربح البنكي:

في جانفي 2010 تبنى النظام البنكي الأمريكي عدة إصلاحات من بينها تقليص و تحديد حجم الأصول. منع البنوك المضاربة لفائدة أصولها الخاصة. منع البنوك من الودائع أو امتلاك أو التمويل أصول المضاربة.

6-صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي هل يستطيعا تحمل الأزمة:

عدة أفراد أكدت أنه يجب التعاون الدولي و تنظيم دولي للمؤسسات المالية، و هذا ما أوضحته الأزمة أن الأسواق كانت غير قادرة على إعادة التنظيم بنفسها. و بما أن الأزمة المالية هي عالمية، البعض يأمل إلى تحوير صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي دولي ولكن في الحقيقة لا يجب التوسيع في دور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و لا تغير في هيكله أو طرق التدخل، بل يجب حذفهم.

في واقع الأمر الأزمة لم تحدث فقط لعدم الاستقرار، الأولى للأسواق و لكن أيضا لعدم الاستقرار الدولي للسياسات النقدية و خاصة تلك الخاصة باحتياطات البنك الفدرالي الأمريكي. خلال كل الفترة عرفت معدل فائدة منخفض. كما أن العالم أغمر

بسيولة و البنوك و جدت نفعا عريضا لمنح القروض و تحقيق فوائد. بالمقابل في السوق و مع وجود عدة مشاركين، إذا المؤسسة أو البنك قام بخطأ، هذا الخطأ له تأثير محدود. أما الدولة لها خطأ بالتأثيرات الكبرى و غير محدودة و كلما كان دور الدولة كبير كلما كانت درجة التأثير أكبر و هذا إذا كانت لدينا سياسة مالية من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك المركزي بأخطاء نحن مهددون بأخطار أكبر.

من أجل مجابهة الأزمة المالية العالمية عن طريق تراجع النشاط الاقتصادي. دعت السلطات العمومية لمختلف الدول إلى وضع مخطط الانتعاش الاقتصادي، و من أجل المحافظة على استقرار المالي الدولي. بحيث كل من صندوق النقد الدولي أو البنك المركزي يسعى إلى تسيير قدرات التمويل و عجز التمويل بين الهيئات المالية الدولية و إذا مس هذا العجز المالي كل الأعوان المشاركة وضع هذه الهيئات في أزمة.

5-السياسات الاقتصادية.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية تعني مجموع تدخلات الهيئات العمومية في اقتصاد بلد معين من اجل توجيهه لأهداف محددة عن طريق الوسائل الخاصة. و تتلخص أهداف السياسة الاقتصادية في النمو، العمالة الكاملة، استقرار الأسعار و التوازن الخارجي، و من بين وسائل السياسة الاقتصادية نجد الميزانية، الكتلة النقدية، معدل الفائدة و معدل الصرف و تتدخل أيضا عن طريق إعادة توزيع المداخل و مختلف التشريعات.

كما يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القرارات المعتمدة من طرف الهيئات العمومية (الرئيس، البنك المركزي...) و التي تسعى من خلالها الوصول عن طريق مجموعة من الوسائل الخاصة إلى مجموعة من أهداف الاقتصاد الكلي.

السياسة الاقتصادية يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموعة من القرارات المتناسقة و المعتمدة من طرف السلطات العمومية، وبواسطة مجموعة من الوسائل تسعى إلى الوصول لمجموعة من الأهداف من أجل توجيه الاقتصاد في الوجة المقبولة. هذه السياسة يتم وضعها حيز التطبيق عن طريق السلطات العمومية و هذا بواسطة التصويت عليها في البرلمان.

الأهداف يمكن أن تكون قصيرة أو طويلة المدى.

كما تسعى السياسات الاقتصادية إلى منح الموارد التي تسمح بدعم بين المنتجات، كما تعتبر مقياس لإعادة توزيع المداخل و تسوية اللا مساواة، كما لها دور استقراري من أجل الحد من التقلبات الظرفية المرتبطة باقتصاد السوق (مساعدات السكن).

1-1- أهداف السياسة الاقتصادية:

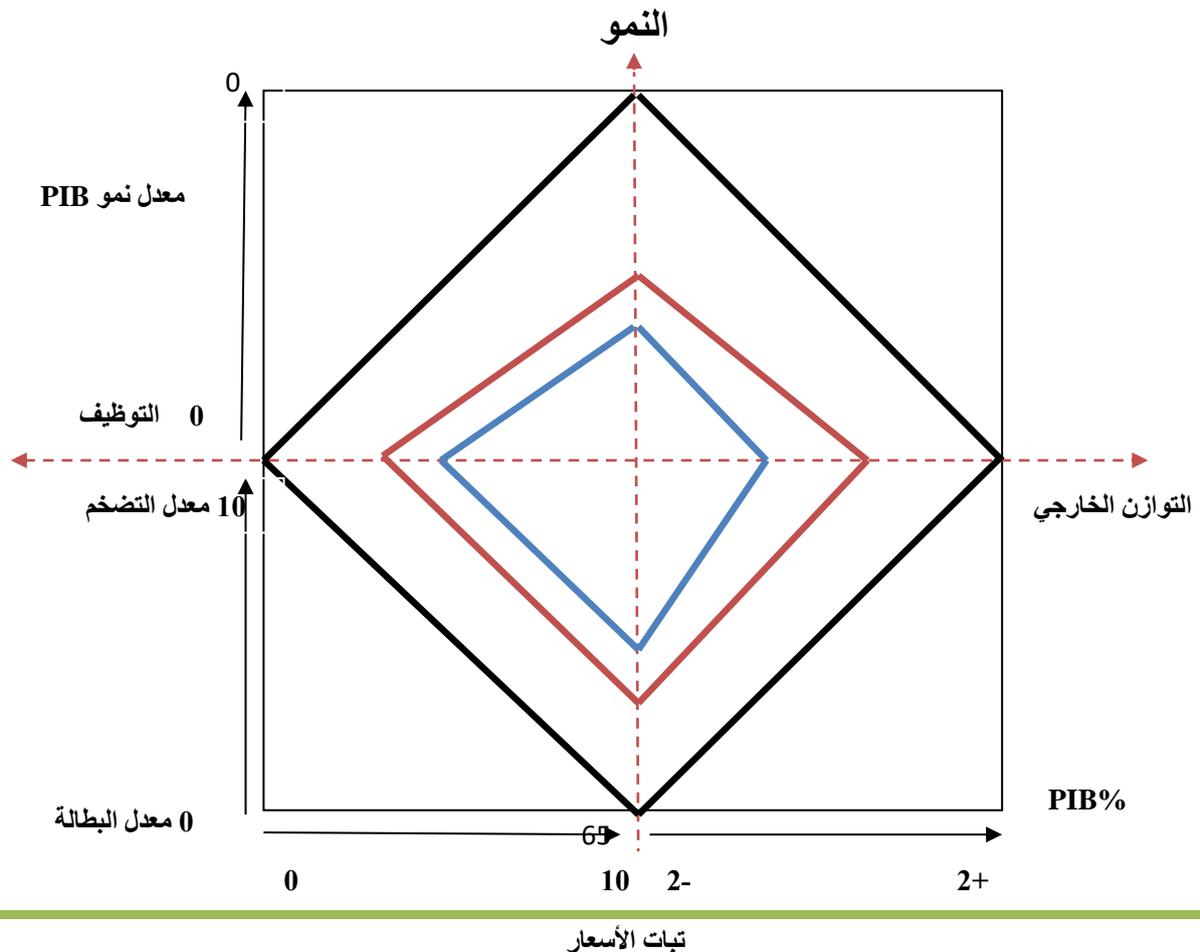
توجد أهداف مختلفة للسياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون في المدى القصير (التوازن الظرفي stabilisation conjoncturelle) أو في المدى الطويل (الحصول على النمو المستمر).

كما أنه من أجل تعريف أهداف السياسة الاقتصادية بات من الضروري أن نرجع إلى المربع السحري للاقتصادي الكندي NIKHOLAS KALDOR (1988-1908). هذا التمثيل البياني لأهداف السياسة الاقتصادية يلخص

الوضعية الظرفية لبلد ما عن طريق أربع مؤشرات اقتصادية: معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB، معدل البطالة، معدل التضخم (أو معدل نمو الأسعار الاستهلاك) و رصيد الميزان التجاري (ب PIB %).

هذه أربع مؤشرات توافق أربع أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تقاطع هذه أربع نقاط تسمح بتحديد الوضعية المثلى للاقتصاد. و يسمى المربع السحري لأن هذه الوضعية التوازنية هي شبه مستحيلة للوصول إليها. و من جهة أخرى المسافة بين نقاط و المربع الأمثل تسمح بتوقع مستوى التدهور الاقتصادي أو فعالية السياسات المعتمدة.

1-5- المربع السحري ل NIKHOLAS KALDOR



المربع السحري هو

ذلك الممثل بالأسود و يستحيل التوصل للأهداف الأربعة في نفس الوقت و في آن واحد. و كلما كان المربع المحصل عليه للوضع الاقتصادية الجارية للبلد أقرب إليه كلما كان ذلك أحسن و تكون الوضعية الاقتصادية أكثر تفاؤلاً.

ويمكن اعتبار هذه الأهداف الخاصة ب Nicholas Kaldor أهداف المدى القصير، و يعتبر الإجماع بين هذه الأهداف شبه مستحيل باعتبار أن البعض منها يكون متناقض فيما بينهم، فعلى سبيل المثال سياسة ذات هدف دعم التشغيل يمكن لها أن تحسن النمو و لكن لا يمكن لها أن ترفع القدرة الشرائية للأفراد و من تم ترفع من التضخم.

و انطلاقاً من المربع السحري نفرق بين علاقيتين مهمتين في الاقتصاد الكلي و هي العلاقة بين البطالة و التضخم و العلاقة بين البطالة و النمو. فالعلاقة بين البطالة و التضخم كما سبق و ذكرناه معرفة بمنحنى PHILLIPS و العلاقة بين النمو و البطالة تفسر أنه كلما كان النمو مرتفع كلما انخفضت البطالة.

لدينا المثال التالي:

الدول	نمو PIB	البطالة	التضخم	التوازن الخارجي *
A	2%	4%	4%	-1%
B	2.5%	3%	2%	-1%

*ب % PIB.

البلد B يقترب أكثر من المربع السحري ل Nicholas Kaldor الوضعية الاقتصادية الأساسية هي الأحسن.

1-2- وسائل السياسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين وسائل الظرفية و المتمثلة في معدل الفائدة و الذي هو مرتبط بقرارات البنك المركزي، الضرائب أو الاقتطاعات الإجبارية و يمكن حصرها بالخصوص في ضرائب الأسر، ضرائب المؤسسات و TVA و أخيراً النفقات

العمومية. إعادة توزيع المداخل أو تجميد الأجور. كما يمكن ضم السياسات الاجتماعية إلى السياسة الاقتصادية، فكل عملية تدخل الدولة من أجل تأمين مستوى و نوعية الحياة المواطن لها أثر على الاقتصاد.

السياسة الاقتصادية مجبرة على اختيارات و بحيث هناك بعض الأهداف متناقضة و خاصة عندما يتعلق بأهداف قصيرة المدى الخاصة بمربع السحري (البطالة و التضخم). أما الأهداف الهيكلية فهي طويلة المدى و تسعى إلى تسوية هيكل الاقتصاد و نذكر منها السياسات الصناعية و الزراعية و النقل و إصلاح بعض الأسواق (سوق العمل...).

كل من الوسائل الظرفية أو الهيكلية هي متكاملة، فالسياسات الهيكلية تسعى إلى دعم أكثر للاقتصاد من أجل الوصول إلى نمو دائم (التنمية المستدامة) و مواجهة الأزمات الظرفية. أما بالنسبة للسياسات الظرفية، سياسة الدفع بالطلب أو سياسة الإيقاف تسعى إلى محاربة التضخم و العجز في الميزانيات، و لهذا تعتبر الوسائل وسيط مستعمل من أجل الوصول للأهداف.

السياسة	الوسائل	الفعل في
الميزانية و الضريبية	النفقات العمومية و الضرائب	الطلب الكلي. الطلب الكلي انطلاقا من الدخل التصرفي.
النقدية	الكتلة النقدية	الطلب الكلي انطلاقا من معدل الفائدة و من تم الاستهلاك و الاستثمار.
التوظيف و الدخل	الأسعار و الأجور	سوق العمل تنافسي.
الصرف	معدل الصرف	الطلب الكلي انطلاقا من الصادرات و الواردات.
العرض	مقاييس هيكلية	النظام الاقتصادي.

1-3- السياسات الاقتصادية بين الكينزية و الكلاسيكية:

نحن نعلم أن التيارين بتناقضين على طريقة تحقيق التوازن الكلي و هذا التجادل يضع أفضلية السياسات الاقتصادية لكل تيار، فالسياسة الكينزية هي عموما ظرفية، دعم الطلب و من تم النشاط الاقتصادي عند فترة الركود. أما الكلاسيك و نيو كلاسيك و النقديون يفضلون محاربة التضخم و تحسين المنافسة و التي بدورها تطور الإنتاج و من تم التشغيل.

أ- سياسة الطلب: (كينز)

تؤثر في الطلب الكلي $(C, I, G, X, M)DG$.

السياسة النقدية تؤثر في الكتلة النقدية و معدل الفائدة و من تم الاستثمار ليتأثر بشكل نظامي الاستهلاك إما بالزيادة أو النقصان.

السياسة المالية أو الظرفية تؤثر في الضرائب و من تم الدخل المتاح ليتبعها الاستهلاك أو الإنفاق العمومي.

ب- سياسة العرض: (الكلاسيك)

سياسة المراقبة المباشرة للكتلة النقدية $(V.M = P.Y)$.

سياسة الدخل تستوجب المراقبة المباشرة للأسعار و تعويضات الأجراء على سبيل المثال في حال التضخم بوقف الرفع من

الأجور الاسمية و تسعى إلى خلق جو ملائم أو معتدل.

سياسة العرض و هي في المدى الطويل و هذه السياسة تسعى إلى دعم العرض. فهي تعمل على إيقاف أو الانخفاض

الأجور الحقيقية، و انطلاقا من إعادة ترتيب مرونة الأسواق.

تحسين المنافسة، فتعمل على الرفع من حركة و مرونة في سوق العمل مع عدم فهرة آلية للأجور أو تقوم بدعم

الإبداع. Innovation.

2-أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن تقسيم أنواع السياسات الاقتصادية إلى نوعين مهمين، السياسات الظرفية و السياسات الهيكلية.

2-1-السياسة الظرفية: أو الدورية Politiques conjoncturelles

و بدورها تنقسم إلى قسمين الميزانية أو المالية و السياسة النقدية.

أ-السياسة المالية: Politiques budgétaire

سميت بالسياسة المالية أو الميزانية لأنها تستعمل وسائل المالية العامة و مركبات ميزانية الدولة من إيرادات أي الاقتطاعات الإجبارية و نفقات العمومية. فهي تسعى إلى أن تضع خيارين الخضوع و التحصيل الإجبارية و بين إعداد ميزانية انطلاقا من الإيرادات الجباية مع ترقب النفقات بشكل أن نحصل على رصيد متوازن. يتم المصادقة على هذه السياسة عن طريق البرلمان في كل 31 ديسمبر، مع العلم أن ميزانية الدولة ما هي إلا تراكم للعجز السنوات السابقة.

و يمكن التفرقة بين نوعين من سياسة الميزانية:

✓ سياسة الدفع Relance: مع الربط أو الجمع بين النمو و العمالة الكاملة على سبيل المثال كمساعدات الدولة

عن طريق التخفيض أو الإعفاء الضريبي و القروض المجانية.

✓ سياسة الإيقاف Rigueur: و هي التي تسعى إلى التخفيض من الضغط التضخمي من النفقات العمومية و الرفع

من الضرائب.

ثم دراسة المضاعف من طرف كينز في سنة 1936 و المبدأ هو: في اقتصاد ما التغير في إحدى مركبات الطلب (C, I, G)

ينتج عنه تغير أكثر في ارتفاع الدخل الوطني، فعلى سبيل المثال الارتفاع ب 1 مليار من النفقات العمومية سوف يضاعف

الدخل ب 3 مرات ليصبح يساوي 3 ملايين.

بالإضافة إلى رصيد ميزانية الدولة يقوم بوظيفة تلقائية أي أثر توازن الدورة و هذا ما نسميه المكافحة الدورية action

contra-cyclique. إيرادات الجباية ترتفع و النفقات العمومية تنخفض حسب النظرية الرأسمالية.

ب-السياسة النقدية:

سميت بالسياسة النقدية لأنها تستعمل أدوات البنك المركزي من الكتلة النقدية أو معدل الفائدة. البنك المركزي يهدف إلى الحد

من التضخم و هذا مع ضمان نمو مستمر للاقتصاد الوطني. كما تعتبر محاربة التضخم الهدف الرئيسي للسلطات النقدية.

الهدف الثانوي يتعلق بالنمو و البطالة، ولهذا وجب على البنك المركزي اتخاذ سياسات التي بدورها تقوم بدعم التشغيل و النمو

دون تناقض مع الهدف الأولي.

يجب على البنك المركزي أن يحدد الأهداف الوسيطة لمؤشرات هي أساس التضخم و هذا عن طريق مراقبة الكتلة النقدية و تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة (مركبات أسعار المنتجات)، و من بين أهم الوسائل المستعملة في السياسة النقدية نجد:

✓ معدل الفائدة المدير: Taux d'intérêt directeur المعدل المدير هو معدل الفائدة اليوم بيوم المحدد من طرف البنك المركزي و الذي يسمح للدولة من تنظيم النشاط الاقتصادي. و يعتبر معدل الفائدة المدير هو المعدل الذي يسمح بتمويل أدنى للبنوك التجارية و هو أهم وسيلة تستعملها البنوك المركزية للتأثير في عملية منح القروض و التحكم في التضخم فهذا المعدل يتحكم في عملية خلق النقود.

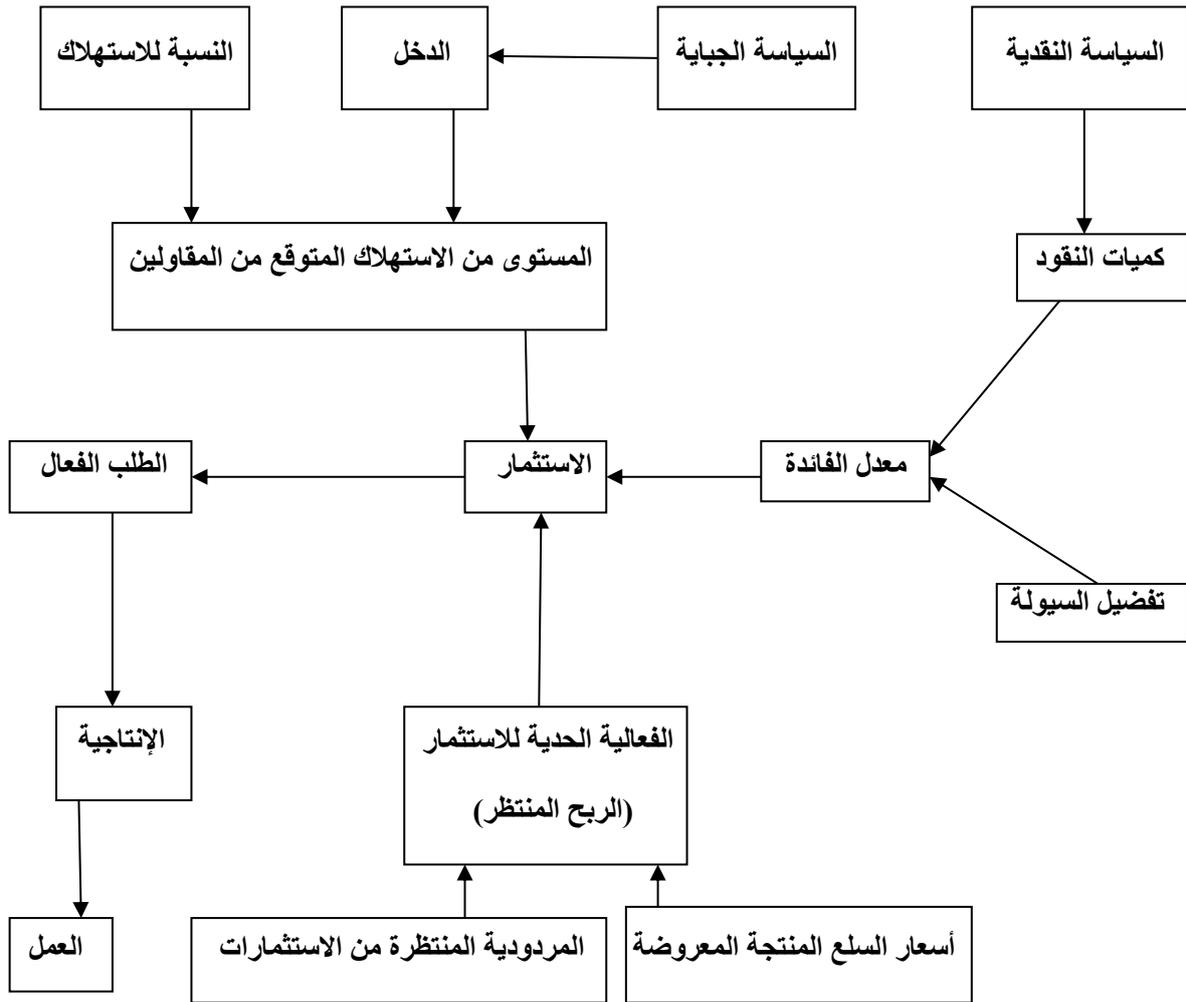
✓ السيولة: liquidité عمليات السوق المفتوح هي إعادة شراء ظرفية للبنك المركزي للأوراق المتحصل عليها من طرف البنوك التجارية في سوق مابين البنوك و الذي يسمح لهذه الأخيرة من الحصول على سيولة.

✓ الاحتياط الإجمالي: les réserves obligatoires و هو يعتبر كمدخل ضد التضخم و هي مفروضة على البنوك التجارية في الحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي، الهدف من هذه الاحتياطات ليس فقط التغطية لثقة الزبائن و لكن أيضا إجبار البنوك التجارية على التسيير الجيد و عدم المنح الكثير من القروض التي من شأنها ترفع التضخم.

2-2- السياسات الهيكلية: Politiques structurelles

سميت بالسياسة الهيكلية لأن تهدف إلى تحسين و تطوير الهياكل الداخلية للوطن التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي و ذلك بتحضير قاعدة سليمة للاستثمار. و السياسة الهيكلية هي طويلة المدى لأنها ذات أثر على الاقتصاد في المدى البعيد. فتسعى السياسات الهيكلية إلى التأثير عن طريق السياسة الصناعية، سياسة المنافسة، سياسة البحث و الإبداع، سياسة سوق العمل، سياسة الزراعة، سياسة البيئة و المحيط. و بشكل عام يمكن القول أن السياسة النقدية هي مسيرة من طرف البنك المركزي و هو هيكل مستقل عن السلطات السياسية و حتى سياسة الصرف هي مستقلة عن القوة الوطنية، فالبنك المركزي هو الذي يراقب فقط تطور سعر الصرف و لا التحكم فيه.

أما السياسة الميزانية فتضع في المحك رصيد ميزانية الدولة بين الإيرادات و النفقات و المديونية فالهدف منها هو إبعاد العجز الهيكلي طويل المدى و لا تقبل إلا العجز قصير المدى. أما السياسات العرض و سياسة التوظيف و المداخيل تعتبر سياسات هيكلية.



المراجع:

1-Alain BERAUD, « Introduction à l'analyse macroéconomique », édition economica, Paris, 1999.

2-Alain Piller, « Macroéconomie », Manuel d'exercices corrigés, édition maxima, paris, 1998.

3-Claude SOBRY, Jean-Claude VEREZ, « Eléments de Macroéconomie », édition ellipses, Paris, 1996.

4-David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Donbusch, « Macro économie », adaptation française : Bernard Bernier, Henri Louis Védie, édition Dunod, Paris, 2^{ème} édition, 2002.

5-GABRIEL BLIEK, « La macroéconomie en fiches », édition ellipses, Paris, 2002.

6-Michel Cabannes, « Les politiques conjoncturelles », édition Armand colin, Paris, 1998.

7-Michael Burda, Charles Wyplosz, « Macroéconomie », édition de Boeck Université, 3^{ème} édition, 2003.

8-Jaques GENEREUX, « Economie politique 3. Macroéconomie », édition HACHETTE Supérieur, 5^{ème} édition, 2008.

9-Olivier Blanchard, Daniel Cohen, « Macroéconomie », édition Pearson, Paris, France, 5^{ème} édition, 2010.

10- Paul Krugman, Robin Wells, « Macroéconomie », édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 1^{ère} édition, 2009.

11-Philippe d Avisenet, « les politiques économiques conjoncturelles», édition Dunod, Paris, 1999.